مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٨ العدد ١
٢٠٢١

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 8, Issue 1, 2021
https://hj.kku.edu.sa

المسائل الّتي احتجّ فيها ابن هشام اللّخميّ في الرّدّ على أبي بكر الزُّبيديّ بما جاء في كتاب العين

د.عبدالله بن محمّد بن عيسى مسمليّ(*)

جامعة أمّ القرى

المستخلص

يقوم هذا البحث على دراسة المسائل التي احتجّ فيها ابن هشام اللّخميّ بنصوصٍ من معجم العين في ردّه على أبي بكر الزُّبيديّ وخُصّت هذه المسائل لعلاقة الزُّبيديّ الوثيقة بكتاب العين اختصارًا واستدراكًا، وتهدف الدّراسة إلى الإبانة عن الصّواب في استعمالات العامّة لما لحّنه الزُّبيديّ، وللكشف عن موقفه ممّا ورد في كتاب العين يخالف ما ذهب إليه، وللوقوف على أسباب التّخطئة عنده، وقد توصّل البحث إلى نتائج تؤكّد على أنّ معياره في التّصويب والتّخطئة قائم على السّماع، وأنه لا يعتمد ما انفرد به صاحب العين بخلاف موقف ابن هشام الّذي جعله مصدرًا رئيسًا في الحكم بالتّصويب أو التّخطئة.

الكلمات المفتاحيّة: التّصويب اللّغويّ - لحن العامّة - ابن هشام اللّخميّ - معجم العين - أبو بكر الزّبيديّ

(*) عبدالله بن محمد مسملي ، أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٨ العدد ١
٢٠٢١

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 8, Issue 1, 2021
https://hj.kku.edu.sa

Matters in Which ibn Hisham al-Lakhmi Argued Against in Repulsing Abū Bakr al-Zubaydī by What is Included in Kitab al-'Ayn

Dr. Abdullah bin Muhammad bin ʻĪsā Masmali(*)
Umm Al-Qura University

Abstract

This research is founded upon considering matters in which Ibn Hisham al-Lakhmi argued by texts from Mu'jam al-'Ayn in his repulse to Abū Bakr al-Zubaydī. Such matters were specifically concerning the close relationship between al-Zubaydī and Kitab al-'Ayn whether in briefly or remedially. This study aimed to clarify the right uses of the public for what were solecized by al-Zubaydī, detect his attitude about what is included in Kitab al-'Ayn to the contrary of his point of view and address his reasons for fallibility and infallibility. The research concluded some results affirming that his criterion in fallibility and infallibility is based upon hearing and that he hasn't relied on what was exclusively stated by the author of Kitab al-'Ayn contrary to the attitude of Ibn Hisham who made it a main source for deciding fallibility and infallibility.

Keywords: Ibn Hisahm - Kitab Al-'Ayn - Al-Zubaydi

(*) Abdullah M. Madmali, associate professor, Faculty of Arabic, Umm Al Qura University

المقدّمة:

فقد عُني ابن هشام اللّخميّ ت ٥٧٧هـ بالتّصويب اللّغويّ والتنبيه على ما يقع فيه اللّحن، فشرح الفصيح وألّف كتاب المدخل إلى تقويم اللسان، بعد أن نظر في كتب لحن العامّة الّتي صنّفها من سبقه من العلماء، وفي مقدمتهم أبو بكر محمّد بن الحسن الزُّبيديّ ت ٣٧٩هـ؛ وقد وقف على مواضع من كتابه رأى أنّه قد جانبه الصّواب في تخطئة العامّة، وقال: "وألّفَ الزُّبيديّ - رحمه الله!- في لحن عامّة زمانه، وما تكلّمت به في أوانه، فتعسّف عليهم في بعض الألفاظ، وأنحى عليهم بالإغلاظ، وخطّأهم فيما استُعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان"(١)؛ ولذا عقد بابًا في أوّل كتاب المدخل، سمّاه: (الرّدّ على الزُّبيديّ) ضمّنه الألفاظ الّتي لحّنها وهي في رأيه صواب، محتجًّا بحجج مختلفة، منها: الاحتجاج بما جاء في كتاب العين.

والنّاظر في كتاب المدخل يلحظ اعتناء ابن هشام بكتاب العين، مؤكّدًا نسبته إلى الخليل بن أحمد، ومدقّقًا في بعض نُسَخِه، ومعتمدًا عليه في مواضع كثيرة، ومستدلاً بما جاء فيه على صحّة ما ذهب إليه، ومرجّحًا بين الأقوال بما ورد فيه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- قوله: "ويُقال له أيضًا (يعني: الأَشَقّ): الأَشَجُّ، وهو أكثرُ استعمالًا. كذا حكَى الزُّبيدي في اختصارِهِ لكتابِ العَيْنِ. ووقع في كتابِ العَيْنِ الكبيرِ، في أُمِّ عَتِيقَةٍ هي أُمُّ الأستاذ أبي عبدِ اللهِ محمد بن يونس الحِجاري -رحمه اللَّه!- الّتي هي بخطِّ ورَّاقِهِ سعيد بن خَيْرَة: الأَشَقُ هو الأَشَجُّ، وهو دخيلٌ على العربيّة. كذا وَقَعَ في الأمِّ المذكورةِ بتشديد الشّين فيهما."(٢)
- وقوله: "قد قال الخليلُ في كتاب العين، وهو المرجوع إليه والمُعوَّل عليه ...فإذا حكاها الخليل في كتابِهِ عن العرب، فكيفَ تكون غير معروفةٍ؟ وكيفَ تُلحَّنُ بها العامّة؟"(٣)
- وقوله: "وإذا حكى الخليل أنَّ أكثرَ النّاس يُسَمّيهِ الحَيْرَ، ويُعَلِّلُ ذلكَ فكيفَ تُلَحَّنُ به العامَّة؟"(٤)
- وقوله: "ويقولون للقائمِ: (اجْلِسْ). والاختيارُ، على ما حكاهُ الخليلُ، أنْ يُقالَ لِمَنْ كانَ قائمًا: اقْعُدْ، ولِمَنْ كانَ

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٦
(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٤٠٧
(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٤٧
(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٤، ٣٥

مُضْطَجِعًا: اجْلِسْ، لأنَّ القُعودَ هو الانتقالُ من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، والجلوس هو الانتقالُ مِنْ سُفْلٍ إلى عُلْوٍ"[١]

- وقوله: "وقولهم: فلانٌ يتعهّدُ ضَيْعَتَهُ، وفيها لغتان: يَتَعَهَّدُ ويتعاهَدُ، قال الخليل بن أحمد -رحمه الله!-: التّعاهُد والتّعهُّد: الاحتفاظ بالشّيء، وإحداثُ العَهْدِ به."[٢]

- وقوله: "وكان أبو حاتم ينكر الشَّعْوَذة، ويقولُ: الصّواب شَعْبَذةٌ، بالباء. وأجازَها صاحبُ كتاب العين"[٣]

وإذا كان الزُّبيديُّ صاحبُ أشهر مختصر للعين وصاحبُ (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين) قد اطّلع بالضّرورة على تلك النّصوص الّتي احتجّ بها ابن هشام اللّخميّ، ومع ذلك خطّأ العامّة فيها، فإنّ هذا ممّا يدعو إلى دراسة هذه المسائل ومحاولة تلمّس علل التّخطئة عنده فيها؛ ولذلك جاءت هذه الدّراسة بعنوان: المسائل الّتي احتجّ فيها ابن هشام اللّخميّ في الرّدّ على أبي بكر الزُّبيديّ بما جاء في كتاب العين.

أهمّيّة البحث:

تبرز أهمّيّة دراسة هذا الموضوع من خلال النّقاط الآتية:

١- ارتباطه بحركة التّصويب اللّغويّ، الّتي ابتدأت من القرن الثّاني الهجريّ واستمرّت إلى يومنا هذا، وفي مناقشتها إثراء لهذه الحركة.

٢- تعلّقه بكتاب العين أوّل معجم في العربيّة ومكانته عند المتقدّمين والمتأخّرين، حيث يرى ابن هشام أنّ الرّجوع إليه من أقوى الحجج في الرّدّ على مخالفيه.

٣- مناقشته لمعايير التّصويب والتّخطئة الّتي تظهر من خلال دراسة تّطبيق اللّغويّين لهذه المعايير في المسائل الجزئيّة.

مشكلة البحث وأسئلته:

تظهر مشكلة البحث في موقف الزّبيديّ من بعض استعمالات العامّة في زمنه وتلحينه إيّاها، مع وجود ما يسوّغها في كتاب العين، الّذي خَبَره وعرفه من خلال اختصاره واستدراكه عليه، وجاء ابن هشام اللّخميّ فردّ عليه محتجًّا بما جاء في كتاب العين، فتأتي هذه الدّراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ٤٢٢
(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ١٦٠
(٣) المدخل إلى تقويم اللسان١٩٥

١- ما المسائل الّتي احتجّ فيها ابن هشام اللّخميّ في ردّه على الزُّبيديّ بما جاء في كتاب العين؟

٢- ما وجه تخطئة الزُّبيديّ لبعض استعمالات العامّة في كتابه (لحن العوامّ) مع ورود ما يصحّحها في كتاب العين؟

٣- لماذا عدّ الزُّبيديّ بعض المسائل من اللّحن وهي في كتاب العين الّذي كتب استدراكًا عليه ولم تكن ممّا استدركه؟

٤- ما موقف الزُّبيديّ في مختصر العين من النّصوص الّتي وردت في كتاب العين وهي تخالف ما ذهب إليه؛ مع أنّه زعم في مقدّمته أنّه أصلح ما رآه مختلاً في كتاب العين؟ أحذفها في المختصر أم أبقاها؟

٥- ما الصّواب في المسائل الّتي ردّ فيها ابن هشام على الزُّبيديّ محتجًّا بما جاء في كتاب العين؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- الوصول إلى الصّواب في استعمالات العامّة الّتي حكم عليها أبو بكر الزُّبيديّ باللّحن.

٢- الكشف عن موقف الزُّبيديّ ممّا جاء في كتاب العين مخالفًا في ظاهره ما ذهب إليه من تخطئة العامّة.

٣- الوقوف على معايير التّصويب والتّخطئة عند الزُّبيديّ من خلال دراسة الاستعمالات الّتي لحّنها مع وجود ما يسوّغها في كتاب العين.

٤- التّرجيح لمسائل الخلاف اللّغويّ الّتي ردّ فيها ابن هشام اللّخميّ على أبي بكر الزُّبيديّ محتجًّا بما جاء في كتاب العين.

منهجيّة البحث:

قمت في هذا البحث بجمع المسائل الّتي احتجّ فيها ابن هشام في ردّه على الزُّبيديّ بما ورد في معجم العين، ودراستها دراسة متعمّقة، معتمدًا على المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ للكشف عن حقيقة تخطئة الزُّبيديّ العامّة فيها، متلمّسًا أسباب تلك التّخطئة، مستبينًا موقفه من نصوص العين الّتي يظهر فيها تسويغ تلك الاستعمالات، مرجّحًا في الخلاف بينه وبين ابن هشام، مستشهدًا في ذلك التّرجيح بما نُقل عن العرب، ومستندًا على آراء اللّغويّين السّابقين واللّاحقين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين، الأوّل: المسائل الّتي لم يترجّح فيها احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ، والثّاني: المسائل الّتي ترجّح فيها احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ، تسبقهما مقدّمة تكشف عن أهمّيّة الموضوع، وأسئلة الدّراسة، وأهدافها، والمنهج الّذي سُلك فيها، وتتلوهما خاتمة تتضمن أهمّ النّتائج الّتي توصل إليها البحث.

ولا أرى هنا الحاجة إلى كتابة تمهيد عن ابن هشام، أو الزُّبيديّ، أو عن كتابيهما: المدخل إلى تقويم اللسان، ولحن العوامّ؛ لكثرة ما كُتب عن ذلك في الأبحاث والدّراسات ومقدّمات تحقيق كتبهما.

المبحث الأوّل

المسائل الّتي لم يترجّح فيها احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ

المسألة الأولى (السّيطل):

جاء في كتاب المدخل قول ابن هشام: " وقال أيضًا (يعني الزُّبيديّ): ويقولون للإناءِ المتَّخَذِ من الصُّفْرِ: سَطْلٌ. والصّوابُ: سَيْطَلٌ، على مثالِ فَيْعَل[(١)]

قال الرّادّ: قال الخليل بن أحمد، رحمه اللَّه: السَّطْلُ[(٢)]: الطُّسَيْسة الصّغيرة. ويقال: إنَّه على صيغةِ تَوْرٍ، وله عُروةٌ كعُرْوةِ المِرْجَل، ويقال له: السَّيْطَلُ أيضًا[(٣)].

فبدأ بما أنكره أبو بكر الزُّبيديّ في كتابه، ولَحَّنَ فيه عامَّةَ زمانه، ثم أَتْبَعَهُ باللّغة الأخرى.

وقال ابنُ سِيده أيضًا في كتابه (المحكم): السَّطْلُ عربيٌّ صحيح، والجمع سُطُولٌ[(٤)].

وقال أبو بكر أيضًا في آخرِ هذا الفصل من كتابه (لَحْن العامّة): وسألتُ عنه أبا عليٍّ فقال: هو دخيل في كلام العرب[(٥)]

قال الرّادّ: وإذا كان دخيلًا في كلام العرب، وتكلّمتْ به، فلا معنى لإنكاره على مَنْ تكلَّم به. وهذا الّذي قاله أبو عليّ في السَّطْلِ قد قال مثلَهُ ابنُ دريد في السَّيْطَلِ، ولكنَّه صرَّح بأنَّ العرب تكلَّمَتْ به، قال ابن دُرَيْدٍ، رحمه اللَّه: السَّطْلُ والسَّيْطَلُ أعجميان، وقد تكلَّمَتْ بهما العربُ[(٦)]" انتهى كلام ابن هشام[(١)].

(١) لحن العوامّ ١٢٠

(٢) اختلفت نسخ العين في هذا، فجاء في مطبوع كتاب العين ٢١٢/٧ وتهذيب اللّغة ٣٣١/١٢ نقلاً عن الليث: "والسَّيْطَل: الطُّسَيسة الصّغيرة، على صَنْعة تَوْرٍ له عُرْوةٌ كعُرْوة المِرْجَل، والسّطل مثله" ، وما أورده ابن هشام هنا موافق لما في مختصر العين للزُّبيديّ ٢٠٦/٢، والمحيط للصّاحب ٢٦٨/٨ ، والمحكم لابن سيده ٢٨٦/٨، وهو الصّواب.

(٣) العين ٢١٢/٧

(٤) المحكم ٢٨٦/٨

(٥) لحن العوامّ ١٢٢

(٦) جمهرة اللّغة ٢٧/٣

دراسة المسألة:

أثبت أبو بكر الزُّبيديّ نصَّ العينِ في مختصره، ولم يغيّر فيه شيئًا، حيث جاء فيه: "السّطل: طسيسة صغيرة على صنعة التَّوْر، له عُرْوة، والجمع سطول"[٢]، كما أنّه لم يجعل هذا من مستدركاته على صاحب العين في كتابه: (استدراك الغلط)، وفي هذا دلالة على أنّه اطّلع على نصّ العين وأقرّ بما فيه، ولم يعدّه من الخطأ، وظاهر الأمر أنّ ثمّة تعارضًا بين ما أقرّه وبين ما غلّطه وحكم بخطئه في (لحن العوامّ)، والسّؤال الآن: أفكان هذا اضطرابًا وقع فيه، أم سهوًا حصل له، أم رأيًا تراجع عنه؟

وقبل الجواب عن السّؤال لا بدّ من تبيّن حقيقة هذه الآنية وما يرتبط بها من أوانٍ تُشبّه بها؛ لأثر ذلك في الحكم على قول الزُّبيديّ وتحليله.

وبالرّجوع إلى كلام اللّغويّين في التّعريف بالسّطل والسّيطل تبدو أسماء لأوانٍ مرتبطة بهما ارتباطًا وثيقًا، من ذلك: (الطَّسْت، والتَّوْر، والدَّلْو، والدَّوْرق، والقَدَس)

فأمّا السّيطل فقد جاء في بعض المعجمات تشبيهه بالطّست، وفي بعضها أنّه هو الطّست، قال ابن دريد: "والسّيطَل شبيه بالطّسْت"[٣]، وجاء في تهذيب اللّغة: "ثَعْلَب عَن ابن الأَعرابيّ: يُقَال للطّسْت: السَّيْطَل"[٤]، وقال أبو هلال: "وقالَ بعضهم: السَّيطل: الطَّست"[٥]، ومثل ذلك في المحكم[٦]، والتكملة للصّغانيّ[٧].

وقد ورد ذكر الطّست في بعض الأحاديث والآثار الّتي تتّضح من خلالها صفته وفيم يستعمل، فعَنْ عبد خَيْرٍ قال: "جلسَ عَلِيٌّ بعدما صَلَّى الفجر فِي الرَّحَبة، ثمَّ قال لغُلامه: ائْتِنِي بِطَهُورٍ، فأتاه الغلام بإناءٍ فيه ماءٌ وَطَسْتٍ - قال عبد خَيْرٍ: ونحن جلوس ننظر إليه - فأَخَذ بيمينه الإِناءَ فَأَكْفَأَهُ على يده اليسرى، ثمَّ غسل كَفَّيْه ...الحديث"[٨] وفي رواية :

==

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٣ ، ٣٤
(٢) مختصر العين للزُّبيديّ ٢٠٦/٢
(٣) جمهرة اللّغة ٢٧/٣
(٤) التهذيب (س ط ل) ١٢/ ٣٣١
(٥) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩٢/١
(٦) (س ط ل) ٢٨٦/٨
(٧) (س ط ل) ٣٩٥/٥
(٨) مسند أحمد ٣٥٠/٢

"فقال له: ضَعْ فوضَع الطَّسْتَ، ثُمَّ قال له: صُبَّ فَصَبَّ عليه فَغَسَلَ كَفَّيْه ثلاثًا ثلاثًا"(١)

وعن أَبي حَيَّة، قال: قال عليٌّ -رضِي الله عنه!-: أَلا أُرِيكُمْ كيف كان نبيُّ الله -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم!- يتوضَّأ؟ قلنا: بلى. قال: "فأْتُونِي بطَسْتٍ وتَوْرٍ مِنْ ماءٍ، فغَسَل يدَيْه ثلاثًا..."(٢)

وعن ابن سِيرِينَ، قال: «كانتِ الخلفاء يتَوَضَّئُون في الطَّسْتِ في المسجد»(٣)

وعن أنس -رضِي الله عنه!- "أَنَّ رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- كان يلعب مع الصّبيان، فأتاه آتٍ فأخذه فَشَقَّ بطنه، فاستخرج منه عَلَقَةً فرمى بها، وقال: هذه نصيبُ الشَّيْطانِ منك، ثُمَّ غَسَلَهُ في طَسْتٍ مِنْ ذهبٍ مِنْ ماءِ زمزم..."(٤)

فالنّصوص هذه وما ورد من تعريف في المعاجم يتبيّن بها أنّ "الطّست: إِنَاء كَبِير مستدير من نُحَاس أَو نَحوه يُغسل فِيهِ"(٥)

وإذا كان السّيطل هو الطّست أو شبيهه فإنّ من صفاته أنّه مصنوع من الصُّفْر وهو النّحاس، وأنّه كبير مستدير، يوضع على الأرض ليُغسل فيه، وليس له عروة، ولا يستخدم في حمل الماء.

أمّا السّطل فقد جاء تشبيهه بالتَّوْر وبالدَّلْو والدّورق والقَدَس: جاء في العين أنّه يشبه التَّوْر(٦)، وقال أبو هلال:" والسَّطل: الدَّورق"(٧) وفي مختار الصّحاح: "السَّطْلُ: الدَّلْوُ أو شِبْهها"(٨)، وقال الجوهريّ: "والقَدَسُ - بالتّحريك -: السَّطْلُ بلغة أهل الحجازِ، لأنَّه يُتَطَهَّرُ فيه"(٩)

(١) السنن الكبرى للنسائي ١٣٨/١
(٢) مسند أحمد ٤٦٠/٢
(٣) الطّهور للقاسم بن سلاّم ١٩٥/١
(٤) مسند أحمد ٢٥١/١٩
(٥) المعجم الوسيط (طست) ٥٥٧/٢
(٦) العين ٢١٢/٧
(٧) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩٢/١
(٨) مختار الصحاح (س ط ل) ١٤٧
(٩) الصّحاح (ق د س) ٩٦١/٣

و"التَّوْرُ: إناء صغير يُشْرب فيه ويُتَوَضَّأ"[١] ويصنع من الحجارة أو النّحاس[٢]

"والدَّوْرق: مِقدار لِما يُشرب يُكتال به، فارسيٌّ مُعرَّب"[٣]، قال الصّغانيّ: "والدّورق: مكيال للشّراب، وأهل مكة - حرسها الله تعالى!- يسمّون الجرّة ذات العروة تُقَلُّ باليد الدّورق"[٤]

والدّلو: إناء يُستقى به من البئر، قال تعالى: {وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُ} [سورة يوسف:١٩]

فهذه الأربعة متقاربة يجمعها أنّها آنية صغار يُحمل فيها الماء للشّرب أو التّطهّر، ولها في الغالب عُرى، ويُشبّه السّطل بها، أو تسمّى به.

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ ثمّة فرقًا في الأصل بين السّطل والسّيطل؛ فالسّيطل كبير؛ لأنّه يشبه الطّست، والسّطل صغير بدليل تشبيهه بالآنية الصّغار، وقولهم عنه: (طسيسة)، والسّيطل مستدير مسطّح، والسّطل مجوّف، والسّيطل يستخدم للغسل، والسّطل لحمل الماء؛ ولذلك جاء في الجمهرة: "والسّيطَل شَبيه بالطّسْت ... وَلَيْسَ بالسّطْل الْمَعْرُوف"[٥] وفرّق أبو هلال العسكريّ بينهما فقال: "وقالَ بعضهمْ: السَّيطلُ: الطَّستُ ... والسَّطلُ: الدَّورق"[٦] وفي القاموس: "السَّيْطَلُ: الطَّسْتُ، وليس بالسَّطْلِ المَعْروف"[٧]

وقد جاء في بعض المعجمات تسمية السّطل سيطلاً كما في العين[٨]، والمحكم[٩]، وغيرهما[١٠]، والزُّبيديّ نفسه نفسه قال بعد التّخطئة: "ويقال: السّيطل طاس صغير"[١١] لكنّني لم أقف على تسميتهم السّيطل الّذي هو الطست أو شبهه سطلاً.

(١) المغرب في ترتيب المعرب (ت و ر) ٤١، وينظر الصّحاح (ت و ر) ٦٠٢/٢ وتاج العروس (ت و ر) ٢٩٧/١٠
(٢) ينظر تفسير غريب ما في الصّحيحين للحميديّ ٢٢٢/١
(٣) لسان العرب (د ر ق) ٩٦/١٠
(٤) العباب الزاخر (د ر ق) ٣٥٥ من تحقيق كويتيم ميرزو بالجامعة الإسلامية – رسالة دكتوراه
(٥) جمهرة اللّغة ٨٣٦/٢
(٦) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩٢/١
(٧) القاموس المحيط (س ط ل) ١٠١٤
(٨) ٢١٢/٧
(٩) ٢٨٦/٨
(١٠) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩٢ و القاموس المحيط (س ط ل) ١٠١٤
(١١) لحن العوامّ ١٢٢

وعلى هذا التّفريق يكون توجيه كلام الزُّبيديّ؛ إذ تُحمل تخطئته لتسمية السّيطل سطلاً على أنّه يرى أنّ السّيطل هو اسم للإناء الكبير المصنوع من النّحاس الّذي يُستخدم للغسل، ويدلّ على ذلك ما ساقه من بيانٍ قَرَنَ فيه بين السّيطل والطّست تعليقًا على قول الطّرمّاح[١]:

يَقَقُ السَّــراةِ كأنَّ في سَفِلاته ... أثَرَ النَّئُور جرَى عليه الإثمدُ

حُبِسَت صُهارتُه فظَلَّ عُثَانُه ... في سَيْطل كفِئتْ له يتــردَّدُ

فقال: " قال يعقوب: النَّئُور: شحمة يُوقد تحتها، ويُكفأ عليها طست أو سيطل، فيَعْلَق دخانه بهما، فيُؤخذ ما لصق من الدّخان بالطّست أو السّيطل فيُذرّ في مغْرِز الإبرة فيبقى سواده ظاهرًا به"[٢]

ولا يصحّ عنده تسمية هذا الإناء الّذي يشبه الطّست سطلاً، وهو موافق لمن سبقه في ذلك.

وخلاصة القول: إنّهما إناءان، إناء كبير مستدير للغسل يسمّى سيطلاً، ولا يقال له: سطل، وإناء صغير يحمل فيه الماء للشّرب أو التّطهر يسمّى سطلاً، وقد ورد تسميته سيطلاً. وعليه فاحتجاج ابن هشام في الرّدّ على الزُّبيديّ بكلام صاحب العين غير مستقيم؛ لأنّه استدلال يخلط بين الإناءين، استدلال بحديثٍ عن الإناء الصّغير وتسميته سطلاً وسيطلاً في الرّد على من منع تسمية الإناء الكبير سطلاً.

والّذي يظهر أنّ الزُّبيديّ لم يقع في اضطراب أو تناقض أو خطأ، والرّدّ عليه فيه نظر، إذ ظاهر كلام ابن هشام أنّ الزُّبيديّ ينكر لفظ السّطل؛ ولذلك قال: "فبدأ بما أنكره أبو بكر الزُّبيديّ"[٣]، وقال: "وإذا كانَ دخيلًا في كلامِ العرب، وتكلمتْ به، فلا معنى لإنكارِهِ على مَنْ تكلَّمَ به"[٤]، والحقّ أنّ الزُّبيدي لا ينكر اللّفظ؛ بدليل إثباته له في مختصره للعين.

وقد ظنّ ابن هشام أنّ الزُّبيديّ أنكر السّطل؛ لأنّه دخيل أو معرّب؛ ولذلك أورد كلام ابن دريد: "السَّطْلُ والسَّيْطَلُ أَعجميان، وقد تكلَّمَتْ بهما العرب"[٥] محتجًّا به في الرّدّ عليه وأنّه لا يجوز تلحين السّطل وقد تكلّمت به العرب، وهذا

(١) في ديوانه ١١٦
(٢) لحن العوامّ ١٢١
(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٣ ، ٣٤
(٤) السّابق
(٥) جمهرة اللّغة ٢٧/٣

وهذا ظنّ في غير محلّه؛ إذ لا فرق في هذا بين السّطل والسّيطل، فحكمهما واحد، ولا يُتصوّر أنّ الزُّبيديّ يعدّ السّيطل عربيًّا والسّطل أعجميًّا، كيف ذلك وقد أثبت اللّفظين، أحدهما هنا والآخر في مختصر العين!

وثمّة ملحظ متعلّق بعبارة الزُّبيديّ: "ويقولون للإِناءِ المتَّخَذِ من الصُّفْرِ: سَطْلٌ. والصّوابُ: سَيْطَلٌ"(١)، وذلك أنّها لم تكن واضحة في التّفريق بين الإناءين، فهي موهمة بأنّه ينكر لفظ السّطل، والّذي يظهر في تحليلها أنّها تحتمل أمرين:

١- أنّه قصد بعبارته الإناء الكبير الّذي يُسمّى سيطلاً، واكتفى في كلمة (الإناء) بـ(أل) الّتي تفيد العهد الذّهنيّ لإناء معهود عند أهل زمانه، هو الطّست أو يشبهه، فإن كان الأمر كذلك فلا شكّ أنّه قصور في العبارة كان بحاجة إلى إيضاح وبيان.

٢- أو أنّه يفرّق بين الإناء المصنوع من النّحاس وبين الإناء المصنوع من الحجارة أو الفخّار أو غيرهما، فما كان متّخذًا من الصُّفْر وهو النّحاس يُسمّى سيطلاً، ولا تصحّ تسميته سطلاً، وما كان من غير النّحاس يُسمّى سطلاً وقد يطلق عليه سيطل، وهذا ظاهر عبارته، فإن كان هذا مراده فقد كان عليه أن يبيّن، لكنّ هذا التّفريق المبنيّ على مادة صُنْع الإناء - وإن كان له وجه - لم يقل به أحد غيره.

المسألة الثّانية (البنّة):

جاء في كتاب المدخل قول ابن هشام: "وقال أيضًا (يعني الزُّبيديّ): ويقولون: طعامٌ ذو بَنَّةٍ، إذا كان ذا طِيب ومساغ. وإنَّما البَنَّةُ الرّيحُ الطّيّبة، يُقال: شرابٌ ذو بَنَّةٍ، أي: طيّب الرّيح.(٢)

قال الرّادّ: قوله: والبَنَّة: الرّيح الطّيّبة، ليس بمطَّرد، لأنَّ البنَّة عند العرب: الرّيح، وقد تكون طيّبة وخبيثة، ومن ذلك قول عليّ بن أبي طالب، -رضيَ اللَّهُ عنه!- لرجل من أهل اليمن: (إنّي أجدُ منك بَنَّةَ الغَزْلِ)، وليس الغَزْل مما يوصف ريحه بالطّيب. وقال الخليل -رحمه اللَّه!-: (وتقول: أجد في الثّوب بَنَّةً طَيِّبَةً من عَرْفِ تُفَّاح أو سفرجل). فوَصْفُ البَنَّة بالطّيب دليل على ما ذكرناه"(٣)

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٣ ، ٣٤

(٢) لحن العوامّ ٢٦٧

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٧٧ ، ٧٨

دراسة المسألة:

أورد أبو بكر الزُّبيديّ حديثه عن البنّة عند تلحينه لقول العامّة: (طعام ذو بنّة) يريدون أنّه طعام مستساغ هنيء طيّب، ولا شكّ أنّ تخطئته لهم محلّ اتّفاق؛ لكنّ ابن هشام اعترض عليه في تعليله لهذه التّخطئة بكون البنّة هي الرّائحة الطّيّبة؛ إذ يرى ابن هشام أنّ البنّة هي الرّائحة مطلقًا طيّبة كانت أو غير طيّبة، واستدلّ عليه بقول عليّ بن أبي طالب -رضيَ اللَّهُ عنه!-: (إنّي أجدُ منك بَنَّةَ الغَزْلِ) ، كما احتجّ عليه بما جاء في كتاب العين من وصف البنّة بالطّيّبة، إذ لو كانت هي الرّائحة الطّيّبة لما وصفها بها.

وقد وقع الخلاف بين اللّغويّين في تحديد معنى البنّة، فذهب فريق إلى أنّها الرّائحة الطّيّبة، وذهب فريق آخر إلى أنّها مطلق الرّائحة سواء أكانت طيّبة أم غير ذلك.

ومن أشهر القائلين بأنّ البنّة الرّائحة الطّيّبة أبو عمرو الّذي نقل عنه أبو عبيد قوله: "البَنَّةُ: الرِّيحُ الطَّيِّبةُ، والجمعُ: بِنانٌ"(١) ، وقال ابن بَرّي: "وزعمَ أَبو عُبَيْدٍ أَنَّ البَنَّةَ الرّائحةُ الطَّيِّبة فقط"(٢)، وممّن قال بذلك ابن قتيبة(٣)، وكراع النّمل(٤)، وابن دريد(٥)، والفارابيّ(٦)، وأبوهلال العسكريّ(٧)، والسّهيليّ(٨)، وابن الأثير(٩)، والصّغانيّ(١٠).

أمّا القائلون بأنّ البنّة هي الرّائحة مطلقًا فيأتي في مقدّمتهم صاحب العين، الّذي يقول: "البَنَّةُ: رِيحُ مرابض الغَنَم والبَقَرِ والظِّباء، وتقول: أجدُ لهذا الثَّوْب بَنَّةً طيّبةً من عَرْف تُفّاحٍ أو سَفَرْجل"(١١)، وروى"أبو حاتم، عن الأصمعيّ: (في البَنَّة) ، تُقال فِي الرِّيح الطَّيِّبة وغير الطَّيِّبة"(١٢)، وقال أبو حنيفة: "والبنّة الرّائحة الطّيّبة، وربما قيلت في غير

(١) الغريب المصنف ٤٢١/٢
(٢) التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح ٢٠٢/٥
(٣) الجراثيم ٢٩٨
(٤) المنتخب من كلام العرب ٢٥٤/١
(٥) الجمهرة ٧٦/١ ، ٣٨٢
(٦) ديوان الأدب ١٧/٣
(٧) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٨٨/١ باب ذكر طيب الرائحة و ٢٥١/١ باب ذكر الطيب
(٨) الرّوض الأنف ٤٠٤/١
(٩) النهاية ١٥٧/١
(١٠) التكملة والذيل والصلة ٢٧٢/١
(١١) العين ٣٧٢/٨
(١٢) تهذيب اللّغة ٣٣٦/١٥

الطّيّبة"[١]، وقال: "البَنّة: الرّيح ما كانت منه، ومنه قول عليّ –ﷺ-: إنّي لأجد منه بنّة الغزل"[٢]، وقال ثابت السّرقسطيّ: "وبنّة الغزل: رائحته، تقول: أجد في هذا الشّيء بنّة طيّبة، وجمعها بِنان ... والبنّة أيضا: كريح مرابض الغنم والظباء"[٣]، وقال الخطّابيّ: "يقال: شَمِمْتُ منك بنّة طيّبة وبنّة كريهة: أي ريحًا"[٤]، وتبعهم في ذلك الجوهريّ[٥]، والزّمخشريّ[٦]، وابن برّيّ[٧].

وقد أعاد ابن فارس المادّة إلى دلالة أصليّة فقال: "الباء والنّون في المضاعف أصل واحد، هو اللّزوم والإقامة، وإليه ترجع مسائل الباب كلّها ... قال الخليل: والبنّة الرّيح من أرباض البقر والغنم والظّباء، وقد يستعمل في الطّيب، فيقال: أجد في هذا الثّوب بنّة طيّبة من عرف تفّاح أو سفرجل ... وهذا أيضا من الأوّل، لأنّ الرّائحة تلزم."[٨]

واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بأدلّة، أشهرها قول عليّ بن أبي طالب -رضيَ اللَّهُ عنه!- لرجل من أهل اليمن: (إنّي أجدُ منك بَنَّةَ الغَزْلِ) وأقدم من وقفت على كلامه مستدلاً به أبو حنيفة الدّينوريّ[٩]. كما استشهدوا ببيت الأسود بن يُعْفُر:

وَعِيْـدٌ تَخْدِجُ الآرامُ منه وتَكْــرَهُ بَنّةَ الغنمِ الذّئـابُ[١٠]

قال ابن دريد: " يُرِيد: وَعِيْدٌ يلهي الذئاب عن رائحة الغنم"[١١]

وممّا يمكن الاستدلال به قول ذي الرُّمّة يصف ثورًا وحشيًّا:

أبَنَّ بِه عَوْدُ المَباءَةِ طَيِّبٌ نسيمَ البِنانِ في الكِناسِ المُظَلَّلِ[١٢]

(١) النبات ١٩١
(٢) النبات ١٩٧
(٣) الدلائل للسرقسطيّ ٦٦٢/٢
(٤) غريب الحديث ٢١٠/٣
(٥) الصحاح ٢٠٨٠/٥
(٦) الفائق ٧١/١
(٧) التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح ٢٠٢/٥
(٨) مقاييس اللّغة ١٩٢/١ ، وينظر: مجمل اللّغة ١١٤/١
(٩) النبات ١٩٧
(١٠) شرح ديوان ذي الرّمّة ١٤٥٨/٣
(١١) الجمهرة ٧٦/١ ، ٣٨٢
(١٢) ديوانه ٢٢٦

قال الفارابيّ: "يقول: أقام بهذه الرَّوضةِ ثَوْرٌ مُسنٌّ طَيِّبُ الرِّيح، وإنَّما جعله كذلك لأنَّه مُطِرَ باللّيل، فلمّا أصبح فاحتْ منه رائحةُ المباءة. وأرادَ: طَيِّبُ نسيمِ البِنان، فلما نَوَّنَ نَصَبَ ما بَعْدَهُ على التَّفْسير"(١)

غير أنّ القول الأوّل يجوز أنّ يُحتجّ له بما جاء في كتاب الغريبين عند تفسير حديث: (إنّ للمدينة بنّة) فقد أورد كلام أبي عمرو فقال: "قال أبو عمرو: البنّة: الرّيح الطّيّبة"(٢)، فإن صحّ تفسير الحديث بهذا فهو دليل على أنّ البنّة الرّائحةُ الطّيّبة، وإن كان المقصد في الحديث مطلق الرّائحة فلا دليلَ فيه، والحديث محتملٌ، والله أعلم.

وكلا القولين في تفسير معنى البنّة له حظّ من النّظر، والّذي يظهر أنّ دلالة اللّفظ كانت خاصّة بالرّائحة الطّيّبة ثمّ انتقلت دلالتها لتصبح عامّة تطلق على الرّائحة المستطابة وعلى غيرها.

وبناء على ما تقدّم من الخلاف في تفسير البنّة؛ هل يسوغ إنكار ابن هشام على الزُّبيديّ في اتّباعه لمن رأى بأنّ البنّة هي الرّائحة الطّيّبة؟ والجواب: لا يسوغ ذلك، وقد قال به أئمّة كثر كأبي عمرو وأبي عبيد وابن قتيبة وابن دريد وغيرهم.

أمّا احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ بقول صاحب العين فغير ملزم له، وقوله: "وتقول: أجدُ لهذا الثَّوْب بَنَّةً طيّبةً من عَرْف تُفّاحٍ أو سَفَرْجل"(٣) ليس صريحًا في أنّ البنّة لا يراد بها الرّائحة الطّيّبة، والنّصّ الّذي أورده الزُّبيديّ في مختصر العين فيه اختلاف عمّا في العين؛ إذ جاء فيه: "والبنّة: ريح طيّبة من تفاح وغيره"(٤)، وفي توجيه هذا الاختلاف الاختلاف احتمالان:

الأوّل: أن تكون نسخة العين الّتي وقف عليها الزُّبيديّ واختصرها تختلف عن النّسخ الّتي وصلتنا ووقف عليها ابن فارس وابن هشام، وهو احتمال ضعيف.

الثّاني: أن يكون الزُّبيديّ قد غيّر في المختصر عبارة العين لتستقيم مع الرّأي الّذي ذهب إليه هو وجماعة من العلماء، وتغييره متّفق مع منهجه في المختصر، الّذي قال في مقدّمته: " ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب"(٥)

(١) ديوان الأدب ٣/٩٥
(٢) الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهروي ١/٢١٦
(٣) العين ٨/٣٧٢
(٤) مختصر العين ، حرف النّون ، باب الثنائيّ المضاعف الصّحيح ٢/٤٢٥
(٥) ١/٤١

المسألة الثّالثة: الحير

قال ابن هشام: "وقال أيضًا (يعني الزُّبيديّ): ويقولون للحظيرةِ تكونُ في الدار: حَيْر. والصَّواب: حائر.[١]

قال الرّادّ: قال الخليل بن أحمد: الحائر: حوضٌ يُسَيَّبُ إليه مَسِيلُ الماءِ من الأمطار، يُسَمَّى بهذا الاسم بالماءِ وغيره. وبالبصرة حائِرُ الحَجَّاجِ[٢]، معروفٌ، يابسٌ لا ماء فيه، وأكثرُ الناسِ يُسَمِّيه: الحَيْرَ، كما يقولون لعائشة: عَيْشَة، يستحسنون التّخفيف وطرح الألف.[٣]

قالَ الرادّ: يعني الخليلُ بقوله: (وأكثرُ الناسِ يُسَمِّيه الحَيْرَ) العربَ. والدّليلُ على ما قلناهُ تَعلِيلُهُ لذلك، لأنّ غيرَ العربِ لا يُلْتَفَتُ لكلامِهم فكَيْفَ يُعَلَّلُ؟ ومن الدّليلِ على ذلك أيضًا قولُهُ: (كما يقولون لعائشة: عَيْشَة)، والّذين يقولون لعائشة عَيْشة، هم العربُ... وإذا حكى الخليلُ أنَّ أكثرَ الناسِ يُسَمِّيهِ الحَيْرَ، ويُعَلِّلُ ذلكَ فكيفَ تُلَحَّنُ بهِ العامَّة؟ ثمّ قال أبو بكر في آخرِ هذا الفَصْلِ: وقد رَوَى أبو عُبَيْد عن أبي عمرو الشيبانيّ في بيتِ رؤبة، وهو:

حتى إذا ما اهتاج حِيرانُ الذُّرَقْ

قالَ: حِيران جمعُ حَيْر.[٤] فأَثْبَتَ آخِرًا ما نفاهُ أَوَّلًا، وأتى بالحجَّة على نَفْسِهِ."[٥]

دراسة المسألة:

الحائر: هو المكان المطمئنُّ الوسطِ، المرتفعُ الحروفِ، يجتمع فيه الماء[٦]، قال أبو نصر الباهليّ: "والحائر: وَهْدة من الأرض فيها ماء له جانب يمنعه، فالماء يتحيّر من كثرته، لأنّه ليست له جهة يمضي فيها"[٧]، كأنّه مأخوذ من قولهم: قولهم: "حار الماء في المكان وتحيّر واستحار إذا اجتمع ووقف، كأنّه لا يدري كيف يجري"[٨]، وقد اختلف موقف اللّغويّين من استعمال لفظ الحير بدلاً من الحائر، فأجازه بعضهم وأثبتوه وكأنّه عندهم لغة، ونسبه فريق إلى لغة

(١) لحن العوامّ ١٥٦
(٢) معجم ما استعجم للبكريّ ٢/ ٤١٤
(٣) العين ٢٨٩/٣
(٤) لحن العوامّ ١٥٧
(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٤، ٣٥
(٦) ينظر: الغريب المصنف ٤٤٧/١ وفي طبعة داوودي ٥٠٠/١ و ٥٤٥/٢، والمعجمات اللّغويّة.
(٧) شرح ديوان ذي الرّمّة ٩٥٤/٢
(٨) أساس البلاغة ٢٢٥/١

العامّة، وصرّحت فئة ثالثة بأنّه لحن وخطأ.

وممّن أثبت الحير أبو عمرٍو الشّيبانيّ أو أبو عبيد، ففي نصّ أبي بكر الزُّبيديّ جاءت رواية أبي عبيد "عن أبي عمرو الشّيبانيّ في بيت رؤبة ... قال: حِيران جمع: حَيْر"(١) ، والّذي في الغريب المصنّف: " أبو عمرو: الذُّرَق: الحَنْدَقُوقَى، قال رؤبة:

حتّى إذا ما هاج حِيرانُ الذُّرَق

والحِيران جمع حَيْر "(٢)

وسياق النّصّ في الغريب المصنّف محتمل لأن يكون الكلام عن حيران من قول أبي عمرٍو، ويحتمل أن يكون من كلام أبي عبيد؛ ولذلك نسبه أبو حنيفة إلى أبي عبيد، فقد نقل عنه ابن سيده فقال: "وقال أبو حنيفةَ: من مُطمئنَّات الأَرْض الحائرُ، وهو المكانُ المطمئنُّ المرتفع الحروف، ولا يُقال: حَيْرٌ، إلَّا أنّ أبا عبيد قال فِي تفْسير رؤبة:

حَتَّى إِذا مَا هاجَ حِيرانُ الذُّرَقْ

الحِيران جمع حَيْرٍ، ولم يقلها أحد غيره، ولا قالها هو إلّا في تفسير هذا البيت. قال ابن سيده: وليس ذلك أيضًا في كلّ نسخة"(٣)

وممّن أثبت لفظ الحير الصّاحب في المحيط، والجوهريّ في الصّحاح، قال الصّاحب: "الحائرُ: حَوْضٌ يُسَيَّبُ إليه مَسِيْلُ الماءِ، والجَميعُ: حِيْرَانٌ، ويُسَمّى أيضاً: الحَيْرَ؛ لأنَّه يَتَحَيَّرُ فيه الماء"(٤) ، وقال الجوهريّ: "والحَيْرُ بالفتح: شِبه الحظيرة أو الحِمى"(٥)

وقد نسب بعض اللّغويّين استعمال الحير إلى العامّة، وفيه إشارة إلى التّخطئة، ويأتي في مقدّمتهم ثعلب إذ يقول: "وهو الحائر لهذا الّذي تسمّيه العامّة: الحَيْر، وجمعه: حِيران وحُوران"(٦)

(١) لحن العوامّ ١٥٦ ، ١٥٧

(٢) الغريب المصنّف ٤٣٤/١ تحقيق العبيديّ، وقد أثبت المحقّق أنّ في بعض النسخ: حائر وفي بعضها: حير، ولذلك جاء في طبعته حائر، وجاء في طبعة بتحقيق صفوان داوودي ٤٨٣/١ حير، وهذا الاختلاف بين النسخ قديم ستأتي الإشارة إليه.

(٣) المحكم ٤٣٦/٣ وينظر : لسان العرب ٢٢٣/٤ وتاج العروس ١١٦/١١ ، ١١٧

(٤) المحيط للصاحب ٢٠٣/٣

(٥) الصحاح ٦٤١/٢

(٦) الفصيح ٣٢٠

وقال أبو سعيد السّيرافيّ: "والحائر الموضع الّذي يسمّيه العامّة (الحير) وهو مستفل من الأرض يجتمع فيه الماء"(١)

وذهب فريق من اللّغويّين إلى إنكار لفظ الحير بمعنى الحائر وعدّوه من اللّحن والخطأ، وأقدمُ من صرّح بذلك - فيما وقفت عليه - أبو حنيفة الدّينوريّ في النّصّ الّذي نقله عنه ابن سيده ومرّ آنفًا؛ وقال صاحب التّاج: " قيل: هو خطأٌ، وأنكره أَبو حنيفة أَيضًا، وقال: ولا يُقال: حَيْر"(٢)

ومنهم كراع النّمل الّذي قال: "ويقال: لهذه الدّارِ حائرٌ واسعٌ، والعامَّة تقول حَيْرٌ، وهو خطأ"(٣) ، وابن دريد في الجمهرة، قال: "فأمّا قَول العامَّة: الحير فخطأ إِنَّما هو الحائر"(٤) ، وتبعهم الزُّبيديّ(٥)، وابن سيده في المحكم(٦)

والمترجّح القول بجواز استعمال الحير للمكان المطمئنّ الوسط، المرتفع الحروف، يجتمع فيه الماء؛ لما يأتي:

أولاً: ثبوت هذا اللفظ عند بعض الأئمّة، كأبي عمرِو الشّيبانيّ وأبي عبيد والصّاحب والجوهريّ، ويبعد أن يُثبتوه إلاّ بدليل.

ثانيًا: تنظير صاحب العين للفظ الحير المعدول إليه من الحائر بما ورد عن العرب من التّغيير الّذي علّته التّخفيف، مثل عائشة وعَيْشة، وإيراده لاستعماله عند كثير من النّاس في حائر الحَجّاج، وإقراره والتّعليل له من دون إنكار أو تخطئة، قال ابن درستويه: "وذكر الخليل أنّ الحير بغير ألف تخفيف وحذف، وأنه لغة فيه، وفي عيشة ونحوهما"(٧)

ثالثًا: ورود لفظ الحير في بعض مصادر الأحاديث والآثار، ومن ذلك ما جاء "عن عليّ بن أبي طالب قال بينا أنا مع رسول الله -ﷺ!- في حير لأبي طالب أشرف علينا أبو طالب فنظر إليه النّبيّ -ﷺ!- فقال: يا عمّ، ألا تنزل فتصلّي

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ٣٥١/٤
(٢) تاج العروس ١١٦/١١ ، ١١٧
(٣) المنجّد لكراع ١٧٣
(٤) جمهرة اللّغة ٥٢٦/١
(٥) لحن العوامّ ١٥٦
(٦) المحكم ٤٣٦/٣
(٧) تصحيح الفصيح لابن درستويه ٥٠٤

معنا...الحديث"[١] ، وكذا ما جاء في بعض روايات حديث الإفك "عن عائشةَ، قالت: دَخَلَتْ عليَّ أُمُّ مِسْطَحٍ فخرجنا إِلى حَيْرِ عَادٍ، فَوَطِئَتْ أُمُّ مِسْطَحٍ على عظمٍ أو شوكة، فقالتْ: تَعِسَ مِسْطَحٌ ... الحديث"[٢]، ومثله ما جاء"عن أبي بكرٍ العبسيّ قالَ: دخلتُ حَيْرَ الصدقةِ مع عمرَ بنِ الخطابِ وعثمانَ بنِ عفانَ وعليّ بنِ أبي طالب ... الحديث"[٣] ،

رابعًا: ورود اللّفظ في مثل عربيّ، وهو: (من اعتمد على حَيْر جاره أصبح عَيْره في النّدى) ذكره الميداني في مجمعه، وفسّره بالإصطبل، وقال: " وأصله حظِيرة الإبل"[٤]

ويمكن الاستئناس باستعمال بعض الأدباء لهذا اللّفظ في كتبهم، كما فعل بديع الزّمان الهمذانيّ في مقاماته إذ يقول: "كأنّي مجنونٌ قد أَفْلَتَ مِنْ دَيْرٍ، أو عَيْرٌ يَدورُ في الحَيْرِ"[٥] ، وبتسمية بعض المواضع بالحير، كحَير سامرّاء، وهو وهو اسم قصر بناه المتوكّل في الحَيْر الّذي كان المعتصم احتجزه[٦]، والحير اسم لكربلاء[٧]

هذا ما يرتبط بالخلاف اللّغويّ في المسألة والتّرجيح، أمّا احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ بما جاء في العين، ونصّه فيه: "والحائر: حوض يُسَيَّبُ إليه مَسيلُ الماء من الأمطار، يُسمَّى هذا الاسم بالماء، وبالبصرة حائر الحَجّاج، معروف يابسٌ لا ماء فيه، وأكثر النّاس يُسمّونه: الحَيْر، كما يُقال لعائشة: عَيْشة، يستحسنون التّخفيف وطرح الألف"[٨] ففيه وقفات:

١- أوردَتْ بعض كتب الأخبار والتّاريخ قصّة مطوّلة مرتبطة بالحَجّاج وحائره، ملخّصها: أنّ رجلاً من ربيعة يقال له: جَحْدر بن مالك العجليّ كان شاعرًا فاتكًا قد أبرّ (يعني: علا قومَه وركب البرّ)، فأرسل الحَجّاج في طلبه، فظُفِر به وأُتيَ به موثقًا، فقال له الحَجّاج: إنّا قاذفون بك في حائر فيه أسد، فإن هو قتلك كفانا مئونتك، وإن أنت قتلته خلّينا عنك ... القصّة[٩]، ويظهر أنّ الحَجّاج قد اتّخذ هذا الحائر وسَوَّرَه؛ ولذا سُمّي حائرَ الحَجّاج، وجاء في

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦٥/٥٤ ، ١٢٥/٧٢

(٢) المعجم الكبير للطّبرانيّ ١١٧/٢٣ ، وحديث الإفك لعبدالغنيّ المقدسيّ ٢٩/١

(٣) مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي ١٠١/١، و المخلّصيّات وأجزاء أخرى لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن ٢٠٤/٣ و ٢٠٥

(٤) مجمع الأمثال للميداني ٣٢١/٢

(٥) مقامات بديع الزمان الهمداني ٣٤١ أو ٤١٩

(٦) ينظر: البلدان لابن الفقيه ٣١٦/١، ومعجم البلدان لياقوت ٣٢٨/٢

(٧) ينظر: الصّحاح ٦٤١/٢ ومعجم البلدان ٢٠٨/٢

(٨) العين ٢٨٩/٣

(٩) ينظر: الأخبار الموفقيّات ٦٠/١ ، وتاريخ دمشق ١٤٨/١٢، والبداية والنّهاية طبعة دار هجر ٥٢٦/١٢

بعض المصادر: (إنّا قاذفون بك في حير)[١]، والّذي يظهر أنّ تسميته في أوّل الأمر حائر الحَجّاج، ثمّ عدل النّاس عن ذلك وسمّوه الحير؛ تخفيفًا.

٢- قول صاحب العين: (وأكثر النّاس يُسمّونه: الحَيْر) أي: يسمّون حائر الحَجّاج حيرًا، وليس المقصود الحائر عمومًا، كما يوهم نصُّ ابنِ هشام، ويظهر أنّ صاحب العين أدرك من يسمّيه حائر الحَجّاج، وأنّ أكثر النّاس في زمنه يطلقون عليه الحير.

٣- هل يستقيم احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ في تسمية الحائر حيرًا بما جاء في العين؟

والجواب: إنّ فيه نظرًا لما يأتي:

أ- كلام صاحب العين مختصّ باستبدال الحير بحائر الحَجّاج، الّذي سمّي أوّلاً حائرًا ثمّ عَدَل النّاس عنه إلى الحير، ولا يُدرى متى كان هذا العدول!، والّذي ترجّح سابقًا أنّ مراده النّاس في زمنه، وهذا ليس فيه حجّة.

ب- تفسير ابن هشام للنّاس في قول صاحب العين بأنّهم العرب إذ يقول: "يعني الخليلُ بقوله: (وأكثرُ الناسِ يُسَمّيه الحَيْرَ) العربَ"[٢]؛ بعيدٌ؛ لما ذُكر سابقًا؛ إذ حائر الحَجّاج مستحدث، وإطلاق الحير عليه أحدث، ولو كان مراد صاحب العين العرب لصرّح بذلك، ولذا فالأقرب أنّه يريد بأكثر النّاس العامّة في زمنه.

ج- قول ابن هشام: " والدّليلُ على ما قلناهُ تَعلِيلُهُ لذلك، لأنّ غيرَ العربِ لا يُلْتَفَتُ لكلامِهم فكَيْفَ يُعَلَّلُ"[٣] يقصد قول صاحب العين: " كما يُقال لعائشة: عَيْشة، يستحسنون التّخفيف وطرح الألف"[٤] ، والّذي يظهر أنّ غاية ما فيه هو التّنظير لكلام العامّة بكلام العرب المعروفةِ علّته وحملُه عليه، فتعليله لتخفيف عائشة لا لتخفيف الحائر.

٤- من يتتبّع طريقة الزُّبيديّ في تلحين العامّة يظهر له أنّه يحكم باللّحن على كلام العامّة إذا لم يرد عن العرب، حتّى لو جاء نظيره عن العرب مالم يبلغ الكفاية الموجبة للقياس، بل ذهب الدّكتور عبد الفتاح سليم إلى أنّ "السّماع عند الزُّبيديّ هو كلّ شيء في اللّغة، وما خالفه لحن، حتّى إن أمكن قياسه على ما سُمع"[٥]

(١) الأخبار الموفقيّات ٦٠/١
(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٥
(٣) السّابق
(٤) العين ٢٨٩/٣
(٥) موسوعة اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه ٢٠٣

٥- لمّا وصل الزُّبيديّ إلى مادة (ح ي ر) في مختصره للعين اقتصر في كلامه عن الحائر على قوله: "والحائر: حوضٌ يتحيّر فيه الماء، والجمع حِيْران"[١]، وكأنّه لم يرتض ما فيه من الحديث عن تخفيف العامّة للحائر إلى حير؛ لأنّه يرى أنّ ذلك لحن يجب أن يخلو منه مختصره، وليستقيم في طريقته الّتي اختطّها، وبيّنها في مقدمة مختصره بقوله: "ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب"[٢]

المبحث الثّاني

المسائل الّتي ترجّح فيها احتجاج ابن هشام على الزُّبيديّ

المسألة الأولى: (غُرْنُوق وغُرْنَيق)

قال ابن هشام اللّخميّ: "وقال أيضًا (يعني أبا بكر الزُّبيديّ): ويقولون للطّائر: غُرْنُوق. والغُرْنوقُ والغِرْنَوْقُ والغُرانِقُ: الرّجلُ الشّابُّ النّاعمُ. فأمّا الطّائرُ فهو الغُرْنَيْقُ.[٣]

قال الرّادّ: قد حكى الخليل أَنَّه يُقال لواحد الغَرانيق الّتي هي طَيْرُ الماءِ: غُرْنَيْق وغُرْنُوق، بضمّ الغين والنّون.[٤]

وحكى مثلَ ذلك أبو حاتم في كتاب (الطَّير).

وقال ابن سِيده في (المحكم): الغُرْنُوقُ والغُرْنَيْقُ طائرٌ أبيضُ، وقيل: هو طائِرٌ أسودُ من طير الماء[٥].

وما جاء فيه عن العرب لُغَتان فلا معنى لتلحين العامَّة به.

وحكى السّيرافيّ أيضًا أنَّ الغُرْنَيْقَ السَّريعُ.[٦]

وذكرَ سيبويه الغُرْنَيقَ في بنات الأربعة، وذهب إلى أنَّ النّون فيه أَصْلٌ لا زائدة.[٧]

قال الرّادّ: فأمّا الرّجلُ الشّابُّ فيُقال في صفته: غُرْنُوقٌ على وزن فُرْفُورٍ، وغِرْنِيقٌ على وزن قِنْدِيل، وغُرانِقٌ على وزن عُذافِرٍ، وغَرَوْنَقٌ على وزن فَدَوْكَسٍ، وغِرْناقٌ على وزن سِرْبالٍ."[٨]

---

(١) مختصر العين ٣١٣/١

(٢) ٤١/١

(٣) لحن العوامّ ٢٢٨ ، ٢٢٩

(٤) ينظر : العين ٤٥٨/٤

(٥) المحكم ٤٨/٦

(٦) الّذي وجدته في شرح الكتاب ١٨٩/٥ : "والغُرْنَيق الرّفيع السّيد"

(٧) الكتاب ٢٩٣/٤

(٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٨ ، ٣٩

دراسة المسألة:

اختلف موقف اللّغويّين من تسمية ضرب من الطّير بالغُرْنُوقِ أو الغُرْنَيق، فمنهم من أثبت لفظ (غُرْنَيق) ولم يذكر غُرْنُوقًا، ومنهم من اقتصر على تسميته بالغُرْنُوقِ، وفريق ثالث أثبت اللّغتين معًا.

فقد أورد أبو عمرٍو الشّيبانيّ في الجيم الغُرْنُوق دون ما سواه فقال: "والغَرانِقَ من الطّير: بِيْضٌ مثل الدّجاج، وسود أيضا طوال الأعناق، والواحد غُرنُوقٌ، وهي سيّارة الفَصْلَين"[(١)]، ونقل الأزهريّ رواية شمر عنه فقال: "شمر عَن أبي عَمْرو: الغُرْنُوق: طير أَبيض من طير الماءِ"[(٢)]

ونصّ ابن السّكّيت على أنّ الغَرانِيق طير واحده غُرْنُوق فيما نقله عنه الأزهريّ.[(٣)]

فهذان العلمان لم يذكرا غير لغة واحدة هي غُرْنُوق، ويقابلهما فريق آخر نصّوا على لغة غُرْنَيْق فقط، وجعلوا الغُرْنُوق للشّابّ التّامّ النّاعم، وأقدم من ذهب إلى ذلك - فيما وقفت عليه- ابنُ قتيبة؛ إذ يقول في أدب الكاتب: "والغَرانيق طير الماء واحدها غُرْنَيق، وإذا وُصف بها الرّجال فواحدهم غُرْنُوق وغِرْنَوْق وهو الشابُّ التّامّ الناعم" [(٤)]، وقال في غريب الحديث: "والغُرْنُوق: الشَّابّ، ويُقال: غِرْنَوق، وَالْجمع غرانيق وغرانقة، وَأمّا الغرانيق من طير الماء فواحدها: غُرْنَيق"[(٥)]

ويظهر أنّ أبا بكر الزُّبيديّ تبع في (لحن العوامّ) ابنَ قتيبة بتخصيصه لغُرْنَيْق للطّائر وغُرْنُوق للشّابّ، فقال: "ويقولون للطّائر: غُرْنُوق. قال محمد أبو بكر: والغُرْنُوق والغِرْنَوق والغُرانِق: الرّجل الشّاب النّاعم، ويجمع على الغَرانِق والغَرانِقة، ... وأمّا الطّائر فهو: الغُرْنَيْق، قال الهذليّ:

أجاز إليها لجّةً بعد لجّةٍ أزلُّ كغُرْنَيْق الضُّحُولِ عَمُوجُ[(٦)]

والعَمُوج: السّابح المتلوّي في سباحته"[(٧)]

---

(١) الجيم ١٨/٣
(٢) تهذيب اللّغة ١٩٠/٨
(٣) السابق
(٤) أدب الكاتب ١٠٧/١
(٥) غريب الحديث لابن قتيبة ١٣٨/٢
(٦) الرّواية في ديوان الهذليّين ٥٦/١ (كغُرْنُوق)
(٧) لحن العوامّ ٢٢٨ ، ٢٢٩

وممّن تبع ابنَ قتيبةَ والزُّبيديَّ في جعل الغُرْنُوق للشّابّ والغُرْنَيْق للطّائر الجوهريُّ، الّذي ظهر في عبارته تأثّره بعبارتهما، حيث يقول: "والغُرْنَيق، بضمّ الغين وفتح النّون، من طير الماء طويل العنق. قال الهذليّ يصف غوّاصًا:

أزلُّ كغُرْنَيْق الضُّحُولِ عَمُوجُ

وإذا وُصف بها الرّجال فواحدهم غِرْنَيْق وغِرْنَوق، بكسر الغين وفتح النّون فيهما. وغُرْنُوق بالضّمّ، وغُرانِقٌ، وهو الشّابُّ النّاعم"(١)

وممّن فرّق وخصّ الغُرْنُوق للشّابّ والغُرْنَيْق للطّائر ابن فارس، الّذي جاء كلامه مقتضبًا فقال: "و (الغُرْنُوق): الشّابّ الجميل. و (الغُرْنَيق) طائر"(٢)

أمّا الفريق الثّالث فإنّه أثبت اللّغتين معًا، ومن أشهر هذا الفريق: صاحب العين، وأبو حاتم السّجستانيّ، وقد تقدّم نقل ابن هشام لكلامهما، ومنهم كراع النّمل في كتابيه المنجّد والمنتخب، وابن دريد في الجمهرة، وكلاهما قدّم غُرْنُوقًا على غُرْنَيْقٍ، قال كراع: "والغُرْنُوق: طائر، ويقال: غُرْنَيْق أيضًا، والجميع الغَرانيق. ويُقال للرِّجال الشَّباب: الغَرَانِقَةُ، واحِدُهُمْ غُرَانِقٌ، وَمِثْلُهُ غُرْنُوق وغِرْنَاقٌ وغِرْنَوْقٌ وغُرْنَيْقٌ"(٣) وقال ابن دريد: "والغرانيق: ضرب من طير المَاء، الْوَاحِد غُرْنُوق، وَقَالُوا غُرْنَيْق"(٤)

وممّن أثبت اللّغتين معًا الصّاحب في المحيط (٥)، وأبو هلال العسكريّ في التّلخيص(٦)، وأبو عبيد الهرويّ في الغريبين (٧)، وابن سيده في المحكم (٨).

أمّا أبو عليّ صاحب البارع وشيخ أبي بكر الزُّبيديّ فإنّه نقل أقوال الفريقين من دون ترجيح أو تعقيب فقال: "وقال (يعني الخليل): الغُرْنُوق والغُرْنِيق طائر أبيض... ويقال: شباب غرانق... وقال ابن قتيبة: طير الماء واحدها غُرْنَيق،

(١) الصحاح للجوهريّ ١٥٣٧/٤
(٢) مقاييس اللّغة ٤٣٢/٤
(٣) المنجّد في اللّغة ٢٧٥/١ وينظر المنتخب ٥٤٥/١
(٤) الجمهرة ١٣١٥/٣
(٥) المحيط للصّاحب ٤٢٣/١
(٦) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٣٩٧
(٧) الغريبين (غرن) ١٣٧١/٤
(٨) المحكم٤٨/٦

وإذا وصف بها الرّجال فواحدهم غُرْنُوق وغِرْنَوق. وقال يعقوب: الغُرانق والغِرْنَوق والغُرْنُوق وهو الأبيض الغضّ الحدث."[١]

والّذي يظهر قوّة القول الّذي يُثبت اللّغتين في تسمية طير الماء؛ لأمرين:

١. كثرة المثبتين للغة غُرْنُوق، ومنهم أئمّة متقدّمون، كأبي عمرٍو وأبي حاتم وابن السّكّيت، وكثرة المثبتين للغة غُرْنَيْق، ومنهم ابن قتيبة وأبو حاتم.

٢. ما ورد في كتب الآثار من خبر موت عبدالله بن عبّاس -ﷺ!- الّذي جاء سياقه: عن عبد الله بن يامين، عن أبيه قال: "لما مات ابن عباس شهدتُ جنازته، فلمّا ألحدنا به الوادي رأيت طائرًا أبيض يقال له: الغُرْنُوقُ جاء حتّى دخل في نعشه، فيرون أنّه عِلْمُهُ ذَهَبَ معه"[٢]

ففي هذا النّصّ إثبات لإطلاق الغُرْنُوق على الطّائر الأبيض، وفيه ردّ على المانعين من ذلك.

وبهذا يتبيّن ضعف القول بتلحين العامّة الّذين يسمّون الطّائر غُرْنُوقًا، وأنّ الزُّبيديّ قد جانبه الصّواب في ذلك، والغريب أنّه أثبت في مختصره للعين اللّغتين معًا: غُرْنَيق وغُرْنَوق فقال: "والغُرْنُوق والغُرانِق: الشّابّ الجميل، والغُرْنَيق والغُرْنُوق: طائر أبيض"[٣]

وخلاصة القول أنّ ابن هشام محقٌّ في ردّه على الزُّبيديّ وفي تصويب استعمال العامّة لغُرْنُوق اسمًا للطّائر الأبيض من طير الماء، وإن كان تابعًا في ذلك ابنَ السّيد البطليوسي وناقلاً عنه شرحه لكلام ابن قتيبة السّابق، الّذي قال فيه: "قال في هذا الباب (يعني ابن قتيبة): الغَرانِيق: طير الماء، واحدها غُرْنَيق، وإذا وصف بها الرّجال فواحدهم: غُرْنُوق، وغِرْنَوق، وهو الرّجل الشّابّ النّاعم. قال المفسّر: قد حكى الخليل أنّه يقال لواحد الغرانيق، التي هي طير الماء: غُرْنَيق وغُرْنُوق (بضم الغين والنون)، وحكى مثل ذلك أبو حاتم في كتاب الطّير. ويقال في صفة الرّجل: غُرْنُوق على وزن قُرْقُور، وغِرْنِيق على وزن قِنْديل، وغُرانِق على وزن عُذافر وغَرَوْنَق على وزن فَدَوْكَس، وغِرْناق على وزن سِربال"[٤]، والتّشابه بين النّصّين ظاهر يؤكّد التّأثّر بل النّقل، والله أعلم.

(١) البارع ٤٥٠

(٢) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصّحابة ٩٧١/٢ والفسويّ في المعرفة والتّاريخ ٥٢٩/١ والطّبرانيّ في المعجم الكبير ٢٣٦/١٠

(٣) مختصر العين ٥٢١/١

(٤) الاقتضاب ٦٠/٢

المسألة الثّانية (البنيقة):

قال ابن هشام اللّخميّ: " وقال أيضًا (يعني: الزُّبيديّ) في باب ما تضَعُهُ العامَّة غير موضعه: ويقولون: بَنِيْقة للقطعة من الشِّقّةِ تُخاطُ بجَنْبِ القميصِ. والبَنِيقةُ: لِبْنةُ القميص الّتي فيها الأزرار.(١)

قال الرّادّ: أمّا تخصيصه البَنِيقةَ بلِبْنةِ القميصِ فوهم. قال الخليل، رحمه اللّه: البَنِيقةُ: كلُّ رُقْعَةٍ في الثّوبِ نحو اللِّبْنةِ وما يُشْبِهُها، والجمعُ: البنائق، واحتجَّ ببيت نُصَيْب، وهو:

سَوِدْتُ فلمْ أَمْلِكْ سَوادِي وتَحْتَهُ ... قميصٌ مِن القُوهِيِّ بِيْضٌ بنائِقُهْ(٢)

ولم يُرِدْ نُصَيْبٌ لِبَنَ القميصِ فقط كما ظَنَّ أبو بكر، وإنَّما أراد رِقاعَ القميصِ كلَّها، وبهذا صَحَّ المعنى.

وأمّا البيت الذي احتجَّ به وهو:

يَضُمُّ إليَّ الليلُ أطفالَ حُبِّها ... كما ضَمَّ أزرارَ القميصِ البنائقُ

فلا حُجَّةَ له فيه، لأنَّ البنائقَ هنا اللِّبَنُ، وهي إحدى رِقاع القميص، كما قدَّمنا. وليس في البيت دليلٌ على أنَّه لا يُقال: بَنِيقة إلَّا لِلِبْنَةِ القميص فقط.

وقال ابنُ دُرَيْدٍ: بنائقُ القميص هي الّتي تُسمَّى الدَّخارص، والواحدةُ: دِخْرَصةٌ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ(٣).

قال ابنُ سِيده: الدَّخاريصُ من القميص والدِّرْعِ: ما يُوصَلُ به البَدَنُ ليُوَسِّعَهُ، واحدتها: دِخْرَصةٌ ودِخريصٌ(٤).

قال الرّادّ: والّذي يُوصَلُ به البَدَنُ ليوسِّعَهُ هو الّذي تقولُ له العامَّة: البنائق، فلم يضعوا إذًا الشيءَ في غيرِ موضعه، على هذا القول"(٥)

دراسة المسألة:

وقع الخلاف بين اللّغويّين في تفسير البنيقة، وانقسموا فريقين:

(١) لحن العوامّ ٢٢٤
(٢) ينظر العين ١٨٠/٥
(٣) جمهرة اللّغة ٣٤٧/١
(٤) المخصّص ٤٦/٢
(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٧ ، ٣٨

١- فريق يرى أنّ دلالة البنيقة عامّة في كلّ رقعة تكون في الثّوب، وتسمّى الدِّخْرِصة أو الدّخْريصة، وجمعها دخارص ودخاريص، وممّن وافق صاحبَ العين في ذلك أبو العبّاس ثعلب فيما نقله عنه ابن الأنباريّ: "قال أبو بكر: قال أبو العبّاس: البنائق: الدّخاريص، واحدتها: بنيقة، وواحدة الدّخاريص: دِخرصة. وسميت الدّخاريص: بنائق؛ لجمعها وتحسينها، من قولهم: قد بنَّق الشّيءَ: إذا حسَّنه. وقد بنَّق كتابه: إذا جوَّده وجمعه وحسنَّه. هذا تفسير أبي العباس."(١)

وكذلك فعل ابن دريد في تفسير البنائق بالدّخارص(٢)، ويشهد لهما تعريفُ ابن سيده للدّخاريص الّذي ساقه ابن هشام وكذا قولُه: "البنائق - ما زِيد فِي عرض القميص تحت كُمَّيه...، ابن دريد: وهي الدَّخارِص واحدتُها دِخْرِصة"(٣)

ويدلّ كلام السّرقسطيّ على ذلك إذ جعل البنيقة القطعة تزاد في الشّيء فقال: "الفِئام: جماعة من النّاس، أو قطعة من النّاس، ويقال هو مأخوذ من الفئام كالقطعة(٤) أو البَنِيْقة تزاد في الشّيء، يقال: فَبِّمْ دلوك، أي: زد فيها بنيقة فهي دلو مفأَّمة"(٥)

وقال الأعلم الشّنتمريّ: "البنيقة اللِّبْنة، وكلّ رُقعة تزاد في ثوب أو دلو ليتّسع فهي بنيقة"(٦)

٢- وذهب جمع من اللّغويّين إلى أنّ البَنِيْقة لِبْنة القميص الّتي فيها الأزرار خاصّة، وهي كالجُرْبّان، أو مرادف له، ووَصَفَها أبو عمرٍو بأنّها عُرى الأزرار(٧)، وأقدم من نُقل عنه تخصيص البنيقة بلِبْنة القميص أبو زيد، روى أبو عبيد فقال: فقال: "أبو زيدٍ: البَنِيقةُ من القميص: هي لِبْنَتُه، وأنشد:

يضمُّ إليَّ الليلُ أطفالَ حُيّها كما ضمَّ أزرارَ القميصِ البَنائقُ"(٨)

وإلى مثل ذلك ذهب ابن قتيبة(٩)، وأبو بكر الزُّبيديّ(١)، وتبعه ابن مكّيّ الصّقليّ فقال: "يقولون للخرقة المخيطة

(١) الزّاهر في معاني كلمات النّاس ٢٢١/٢
(٢) جمهرة اللّغة ٣٤٧/١
(٣) المخصّص ٣٩٣/١
(٤) في مشارق الأنوار ١٤٤/٢ نقلاً عن السرقسطيّ (هو مأخوذ من الفئام وهي كالقطعة من الشيء)
(٥) الدّلائل ١٤٧/١
(٦) لسان العرب ٢٨/١٠
(٧) الجيم ٨٨/١
(٨) الغريب المصنف ٤٣٣/٢
(٩) الجراثيم ٣٠٤/١

المخيطة في جانب القميص: بنيقة. وليس كذلك، إنّما البنيقة: لِبْنة القميص الّتي فيها الأزرار"[٢].

وأشهر من نقل المذهبين مرجّحًا الرّأي القائل بالتّخصيص أبو هلال العسكريّ، إذ نقل تفسير ابن دريد وقابله بتفسير أبي عبيد، ثمّ قال: " وهذا هو الصّحيح"[٣]

وفصّل ابن برّيّ في المسألة مستشهدًا ومرجّحًا فأبان بأنّ بنيقة القميص هي جُرُبّانه وهو طوق الثّوب الّذي خيطت فيه أزراره " فإذا أريد ضمّه أُدخلت أزراره في العُرى فضَمَّ الصّدرَ إلى النَّحْرِ... ويبيّن صحّة ذلك ما أنشده القالي في نوادره:

لَهُ خَفَقانٌ يرفع الجَيْبَ والحَشَى ... يقطّع أزرار الجربّان ثائره

... ومثل هذا بيت ابن الدُّمَيْنة:

رَمَتْني بطَرفٍ لَوْ كَمِيًّا رَمَـتْ بِهِ ... لَبُلَّ نَجيعاً نَحْرُه وبَنائقُه

لأنّ البنيقة طوق الثّوب الّذي يضمّ النّحرَ وما حوله، وهو الجُرُبّان... ويحتمل أن يريد العرى على تفسير الشّيبانيّ، وممّا يدلّك على أنّ البنيقة هي الجُرُبّان قول جرير:

إِذَا قِيلَ هَذَا البَيْنُ راجعْتُ عَبْرةً ... لَهَا بِجُرُبّانِ البَنيقةِ واكِفُ

وإنّما أضاف الجُرُبّان إلى البنيقة وإن كان إيّاها في المعنى ليُعلم أنّهما بمعنى واحد، وهذا من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ، كقولهم عرق النّسا، وإن كان العرق هو النّسا من جهة أنّ النّسا خاصّ والعرق عامّ لا يخصّ النّسا من غيره..، ولما كان الجُرُبّان عامًّا ينطلق على البنيقة وعلى غلاف السّيف وأريد به البنيقة أضافه إلى البنيقة ليخصّصه بذلك"[٤]

وحين قصدتُ إلى التّرجيح بين القولين وقع لي تردّد بينهما؛ لعدم ورود الأدلّة الصّريحة، ولكون أبي بكر الزُّبيديّ غلّط العامّة في كتابه لحن العوامّ، في حين أبقى في مختصر العين على تعميم المعنى، ولم يغيّر فقال: "البنيقة والبَنِقة: رُقْعة في الثّوب كاللّبنة، والبنائق: الدّخاريص، واحدتها بنيقة"[٥] وكأنّه متردّد في ذلك.

==

(١) لحن العوامّ ٢٢٤

(٢) تثقيف اللّسان لابن مكي ١٦٤/١

(٣) التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٤٧

(٤) لسان العرب ٢٨/١٠

(٥) مختصر العين٥٧٨/١

وقد حصل لي شيء يشبه ما حصل للشّيخ رشيد رضا حين راجع جميع ما تيسّر له من المعاجم؛ ليفهم معنى البنيقة في قول مجنون ليلى:

يَضُمُّ إِلَيَّ اللّيل أَطْفالَ حُيّها ... كما ضَمَّ أَزْرارَ القَمِيص البَنائق

قال: "فما زادني ذلك إلا حيرة، ولم أفهم مسمّى البنيقة فهمًا واضحًا يمكنني تعيينه بالإشارة إليه ولكنّني عرفت ذلك بَعْدُ مِن والدتي"(١)

ولكي أَصِلَ إلى الرّأي الرّاجح جمعت عددًا من الشّواهد الشّعرية غير الّتي سبق ذكرها، وتأمّلت دلالات البنائق فيها وسياقاتها، فوجدت قسمًا يمكن حمله على العموم في رقاع الثّياب، فيتقوّى بها الرّأي الأوّل، وقسمًا قد يصلح دليلاً للمذهب الّذي يرى تخصيصها بلِبْنة القميص أو جُرْبّانه، وأضعها هنا مقسومة وفق ذلك؛ ليقف القارئ عليها ويشاركني تأمّلها:

أوّلاً: الشّواهد الّتي يترجّح حملها على المعنى العامّ:

١- على كُلِّ كَهْلٍ أَزْعَكِيٍّ ويافـــعٍ ... من اللؤُم سربالٌ جَديدُ البَنَائِقِ(٢)

٢- بِلاداً بِهَا تَلْقَـــى الأَذَبَّ كأَنَّهُ ... بِها سابِريٌّ لاحَ مِنْهُ البَنائِـــقُ(٣)

٣- وسِرْبالِ كَتَّانٍ لَبِسْتُ جَدِيدَه ... عَلَى الرَّحْلِ، حَتَّى أَسْلَمَتْه بَنَائِقُهْ(٤)

٤- قال الأزهريّ: "وأنشدني أبو بكر الإياديّ قال: أنشدني أبو محمَّد السَّرْخَسِيّ:

هِلَّوْفَةٌ كَأَنَّهَا جُوالقُ

لَهَا فُضُولٌ وَلها بنائق

قال: أراد بها اللِّحية."(٥)

٥- كَساكَ اللُّؤْمَ لُؤْمُ أَبِيكَ تَيْمٍ ... سَرابِيْلاً بَنائقُهُـــنَّ سُـــوْدُ(١)

(١) مجلة المنار العدد ١٠ ص ٩١٤
(٢) شرح ديوان ذي الرّمّة ٢٦٢/١
(٣) شعر مزاحم العقيليّ ١١٠
(٤) ديوان الرّاعي النّميريّ ١٨٦
(٥) تهذيب اللّغة ٣٠٢/٦

٦- كأنّ عُلوبَ النِّسْـــعِ في دَأَيَاتِها ... مَوَارِدُ مِن خَلْقَاءَ في ظَهرِ قَردَدِ

تَلاَقَى وَأَحْيَاناً تَبِـيـــنُ كَأَنَّهَـــا ... بَنـائِقُ غُرٌّ فِي قَمِيصٍ مُقَدَّدِ[٢]

٧- لها طُرَرٌ تحت البنائقِ أُذْنِبَـت ... إلى مرهفات الحضرميّ المُعَقْرَبِ[٣]

٨- أنيختْ إذا انشقَّ العمودُ كأنّما ... بنائِقُهُ مِنْ طَيْلَسانٍ وَمُجْسَدِ[٤]

ثانيًا: الشّواهد الّتي يترجّح حملها على المعنى الخاصّ:

١- قال ابنُ الرّقاع:

كأنَّ زُرُورَ القُبْطُرِيَّة عُلِّقت ... بَنَادِكِها منه بجذعٍ مُقوَّمِ[٥]

"والبَنادِك والبَنَائقُ واحدٌ"[٦]

٢- وقال الفرزدق:

وَمَغْبوقةٍ دون العيـــال كأنَّها ... جرادٌ إِذَا أُجلَى عَن الْفَزَعِ الْفَجْرُ

عوابسَ ما تَنْفَكُّ تَحْتَ بُطُونِهَا ... سَرابيلُ أبْطَالٍ بَنَائِقُهَا حُمْرُ[٧]

٣- قال أبو عليّ القاليّ: "وأنشدنا أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، وأَبُو بَكْرِ بن دريد، وأَبُو الحسين، لأعرابي فِي وصف النار:

رأيتُ بِحَزْنِ عَزَّةَ ضَوْءَ نارٍ ... تَلألأ وَهِي واضِحةُ المَكـــانِ

فشبّه صاحِباي بِها سُهَيلاً ... فقلتُ تبيّناً ما تُبْصِـــــران

أَنـــــارٌ أُوْقِدَتْ لتنوّراها ... بدت لكما أم البرق اليماني

==

(١) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ٣٣٤/١

(٢) ديوان طرفة بن العبد ٢٢

(٣) ديوان كثيّر عزّة ٢٦٥

(٤) ديوان الفرزدق ١٢٥

(٥) ديوان شعر عديّ بن الرّقاع العاملي ١٣٣

(٦) الغريب المصنف ٢٠٧/١

(٧) ديوان الفرزدق ٢٢٤

كأنّ النّار يقطـــع من سناها ... بنائق جبّـــةٍ من أرجـــوان"[١]

٤- والصّبْحُ كالسِّرْبالِ ذِي البَنائقِ ... والنَّجْمُ كالزَّنْدِ أَمامَ السَّائقِ"[٢]

وأشير هنا إلى أنّ البنيقة مما يستعمله بعض العامّة في مصر اليوم، قال الشّيخ رشيد رضا: "من المشهور عندنا أنّهم يُبدلون القاف همزة، فإذا سمعناهم يقولون: (بنيئة الأميص) نعلم أنّ أصل العبارة (بنيقة القميص)"[٣] ، ويقصدون بها المعنى الخاصّ؛ ولذلك جاء تفسيرها في المعجم الوسيط: "الرّيق يُخاط فِي جَيب الْقَمِيص تثبّت فيه الأزْرارُ"[٤]

وبعد النّظر والتّأمّل خلصتُ إلى أنّ الأقرب إلى الصّواب في تفسير البنيقة أنّ لها في كلام العرب استعمالين، أحدهما: استعمال عامّ يقع على الرّقعة في الثّوب، والآخر: استعمال خاصّ بلِبْنة القميص الّتي فيها الأزرار، ولعلّها ما يطلق عليه اليوم (الياقة) والله أعلم.

المسألة الثّالثة: الكلبتان

جاء في كتاب المدخل لابن هشام: "وقال أيضًا (يعني الزُّبيديّ): ويقولون للآلة التي يُمْسِكُ القَيْنُ بها الحديدَ عندَ الإيقادِ والضّربِ: كَلْبتان. والمعروفُ من كلامهم: الكلالِيب، واحدها: كُلَّاب وكَلُّوب.[٥]

قال الرّادّ: قد قال الخليل في كتاب العين، وهو المرجوع إليه والمُعوَّل عليه: إنَّ الكُلَّابَ والكَلُّوبَ لُغَتان، وهي خشبةٌ في رأسِها عُقّافَةٌ، منها أو من حديد، أو هي كلُّها من حديد. فأمَّا الكَلْبتان فالّذي يكونُ مع الحدَّادين ونحو ذلك.[٦]

قال الرّادّ: فإذا حكاها الخليل في كتابه عن العرب، فكيف تكون غير معروفة؟ وكيفَ تُلحَّنُ بها العامّة؟"[٧]

(١) أمالي القالي ٢٠٥/٢

(٢) البصائر والذّخائر ٣١/٩

(٣) مجلّة المنار العدد ١٠ ص ٩١٤

(٤) المعجم الوسيط (بنق) ٧١/١

(٥) لحن العوامّ ١٨٨ وفيه: "وكذلك يقولون للّتي يُقلع بها الأسنان"

(٦) العين ٣٧٦/٥ ، ونصّه في المطبوع: " والكُلاّب والكَلُّوب : عصًا في رأْسِها عُقّافة منها أو من حديد أو كانتْ كُلّها من حَديد، والكَلْبتانِ للحدّادين"

(٧) المدخل إلى تقويم اللسان ٤٧

دراسة المسألة:

تحدّث اللّغويّون والمعجميّون عن نوعين من الآلات وفرّقوا بينهما، أوّلهما: الكلاليب، وثانيهما الكَلْبَتان الّتي جاءت على صورة المثنّى، يتجلّى ذلك في نصّ العين الّذي ساقه ابن هشام، ونقله العلماء من بعده عنه.

فأمّا الكلاليب فمفردها كَلُّوب وكُلاَّب، وهو خشبة أو حديدة معقوفة الرّأس تستعمل مِنشالاً أو خُطّافًا، وجاء ذكر هذه الآلة في بعض الأحاديث النّبويّة يتّضح فيها وصفها، ومن ذلك ما روي عنه -صلى الله عليه وسلّم!- في وصف الصّراط في حديث طويل، جاء فيه: "...وَنَبِيُّكُمْ قائمٌ على الصِّرَاطِ يقول: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ!، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ العبادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فلا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا ... وفِي حَافَتَيِ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنِ أُمِرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ"[(١)]

وفي رواية أخرى: "...فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأُمَّتِهِ، وَلاَ يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلاَمُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ " قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: " فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرْدَلُ ثُمَّ يَنْجُو..."[(٢)]

ففي هذا الحديث شبّه المصطفى -صلّى الله عليه وسلّم!- الكلاليب بالنّبت الشّوكيّ المعروف عندهم بشوك السّعدان، وهو نبت له ثمر مستدير مشوّك الوجه من أطيب مراعي الإبل[(٣)]؛ ولذا قالوا في المثل: (مرعًى ولا كالسّعدان)[(٤)]، قال قال الأزهريّ:" والسَعْدانُ: نبت لَهُ شَوْك كَأَنَّهُ فَلْكة"[(٥)] أيّ أنّ شوكه يشبه فلْكة المِغْزَل، والكلاليب تستعمله البحّارة أيضًا في إرساء القوارب والسّفن.

وجاء في الصّحاح قوله: " والكَلُّوبُ: المِنْشالُ، وكذلك الكُلاَّبُ، والجمع الكَلاليب. ويسمَّى المِهماز، وهو الحديدة الّتي على خفِّ الرّائض، كُلاَّباً."[(٦)] وقال ابن سيده: "والكُلاَّب، والكَلُّوب: السَّفُّود، لِأَنَّهُ يَعْلُق الشِّواء ويتخلَّله، هذه عن اللّحيانيّ"[(٧)]

(١) مسلم ١٨٦/١
(٢) البخاري ١٦٠/١
(٣) لسان العرب (س ع د)
(٤) الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ١٣٥وغيره.
(٥) تهذيب اللّغة (ع س د) ٤٥/٢
(٦) الصحاح ٢١٤/١
(٧) المحكم (الكاف واللام والباء) ٤٤/٧

وورد الكلّوب في حديث سَمُرة بن جُنْدَب –ﷺ!- في رؤيا رآها النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم!-، وفيه: "رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ، بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ... يُدْخِلُ ذَلِكَ الكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا..."[١]

وعرّف صانعو المعجم الوسيط بهذه الآلة قولاً ورسمًا فقالوا:"حديدة معوجّة الرّأس يُنشل بها أو يُعلَّق"[٢]. (ورسموها هكذا):

وأمّا الكَلْبَتان فهي آلة أخرى لها لسانان يأخذ بها الحدّاد الحديد المُحمى، وتطلق أيضًا على الآلة الّتي يُقلع بها الأسنان، ذكرها صاحب العين[٣]، وتبعه الأزهريّ[٤]، والجوهريّ[٥]، وأبو هلال[٦]، وغيرهم، وجاء التّعريف بها في في المعجم الوسيط: "والكَلْبتان: أداة يأخذ بها الحدَّاد الحديد المُحْمى، يقال حديدة ذات كلْبتَين. و_ أداة تُخلع بها الأسنان"[٧] وأوضحوها رسمًا هكذا:

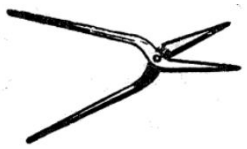

وبهذا يتبيّن إثبات الأداتين باسمين مختلفين مفرّقًا بينهما.

ويبقى في المسألة ذكر موقف الزُّبيديّ من (الكلبتان): والّذي يظهر من كلامه في لحن العوامّ أنّه يُثبت الكلاليب ويمنع استعمال (الكلبتان)؛ لأنّه ذكر أنّ الآلة الّتي يمسك بها الحدّاد عند الإيقاد والضّرب يقال لها الكلاليب، وأنّ

(١) البخاري ٢/١٠٠
(٢) المعجم الوسيط (ك ل ب) ٧٩٤
(٣) العين ٥/٣٧٦
(٤) تهذيب اللّغة ١٠/٢٥٩
(٥) الصحاح ١/٢١٤
(٦) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩١
(٧) المعجم الوسيط (ك ل ب) ٧٩٤

إطلاق اسم (الكلبتان) على هذه الآلة وعلى الآلة الّتي تخلع بها الأسنان خطأ أو لحن، إذ قال: "ويقولون للآلة التي يُمْسِكُ بها القَيْنُ الحديدَ عندَ الإيقادِ والضّربِ: كَلْبتان. وكذلك يقولون للّتي يُقلع بها الأسنان. والصّواب المعروفُ من كلامهم: الكلالِيب، واحدها: كُلَّاب وكَلُّوب."(١)

ويدلّ على موقفه هذا أنّه استبعد هذه اللفظة من العين عند اختصاره، واقتصر على قوله: "والكُلاَّب والكَلُّوب: خشبة في رأسها عقّافة"(٢)؛ ولعلّ عذره في ذلك أنّ لفظ (الكلبتان) لم يرد في غير العين من كتب اللّغة والمعاجم الّتي صنّفت قبل زمنه؛ ولذلك قال: "المعروفُ من كلامهم: الكلالِيب"

والصّواب في المسألة إثبات اللّفظة بدلالتها المذكورة؛ لتضافر الأدلّة والشّواهد على ذلك، ومنها:

ورود اللفظة في حديث "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -ﷺ!-: نَزَلَ مَعَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمِيقَعةُ, وَالسِّنْدانُ , وَالكَلْبَتانِ"(٣)، والميقعة: المِطرقة. والجامع بين هذه الآلات الثّلاث أنّها أدوات الحدّاد.

مجيء شواهد شعريّة تثبت استعمال اللّفظة عندهم، ومن ذلك:

قول جرير:

ولقدْ نهيتُكَ أنْ تسُبّ مُخرّقًا وفراشُ أمّكَ كلبتانِ وكِيرُ(٤)

وقال الجاحظ: "وأنشدني أبو الرُّدَينيّ العُكْلِيّ، لبعض العُكْلِيّين، وكان قين لهم أَحَدَّ جَلَمًا له، فقال يمدحه:

يا سَوْدُ يا أَكْرَمَ قَيْنٍ في مُضَرْ

لك المساعي كلُّها والمُفْتَخَرْ

... [إلى أن قال]:

ما زال مذ كان غلامًا يَشْتَبِرْ

له على العَيْرِ إكافٌ وَثَفَرْ

(١) لحن العوامّ ١٨٨

(٢) مختصر العين ٣٣/٢

(٣) غريب الحديث الحربي ٥٤/١

(٤) ديوانه ٢٤٨

والكَلْبَتانِ وَالعَلاةُ والوَتَرْ

فانظر ثوابي، والثّواب ينتظر

في جَلَمَيَّ والأحاديث عِبَر"[١]

إقرار المعجميّين لما في كتاب العين ونقلهم عنه وموافقتهم له وإجماعهم على ذلك، وأسوق هنا بعضًا من نصوصهم الّتي أودعوها معاجمهم:

قال الأزهريّ:"قال اللّيث: ... والكُلاَّبُ والكَلُّوبُ: خشبةٌ فِي رَأسهَا عُقافَةٌ مِنْهَا أَو من حَدِيد، فأمّا الكلبتان: فالآلة الَّتِي تَكون مَعَ الحدَّادِين وَنَحْو ذَلِك"[٢]

ومن المعلوم أنّ الأزهريّ كان متتبّعًا لما في العين منتقدَه في كثير من المواضع، فلو كان في هذا شيء عنده لاستدرك أو اعترض أو أنكر.

وقال الجوهريّ: "والكَلْبتان: ما يأخذ به الحدَّاد الحديد المُحْمى. والكَلُّوبُ: المِنْشالُ، وكذلك الكُلاَّبُ، والجمع الكَلاليب"[٣]

وقال أبو هلال: "والكلبَتَانِ ما يُقْبَضُ بهِ علَى الجمرِ. وإذَا ثنَّيتَ قُلتَ: ذواتا كلبتينِ. والجمعُ ذواتُ كلبتينِ. ويُقالُ لهُ: الولولةُ.

وقالَ بعضهمْ: الولولانِ الكلبتانِ. وأنْشدَ:

يصكُّ وجوههنَّ، ولوْ تصلَّى ... حديدُ الولولينِ بهِ لذَابا"[٤]

وقال الرّاغب الأصفهانيّ: "والْكَلْبَتَانِ: آلة مع الحدّادين سمّيا بذلك تشبيها بكلبين في اصطيادهما، وثنّي اللّفظ لكونهما اثنين."[٥]

(١) الحيوان ١٦٠،١٦١/٥
(٢) تهذيب اللّغة ٢٥٩/١٠
(٣) الصحاح ٢١٤/١
(٤) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١٩١
(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ٥٦٥

وقد استمرّت هذه الموافقة وهذا النّقل من دون نقد أو إنكار في المعاجم التّالية إلى زمننا هذا، وممّن أوردها: الصّغانيّ(١)، وابن منظور(٢)، والفيروزآباديّ(٣)، والزَّبيديّ صاحب التّاج(٤)، ومؤلّفو المعجم الوسيط(٥).

وبهذا يتبيّن صحّة ما ذهب إليه ابن هشام اللّخميّ وقوّة ردّه على الزُّبيديّ، وقد أحسن حين قال عن كتاب العين: "وهو المرجوع إليه والمُعوَّل عليه" والله أعلم.

(١) العباب الزّاخر (المخطوط) الجزء الأوّل لوحة ١٢٠
(٢) لسان العرب ٧٢٥/١، ٧٢٦
(٣) القاموس المحيط ١٣٢
(٤) تاج العروس ١٦٨/٤
(٥) المعجم الوسيط (ك ل ب) ٧٩٤

الخاتمة:

أظهرت دراسة المسائل الّتي ردّ فيها ابن هشام اللّخميّ على أبي بكر الزُّبيديّ محتجًّا بما أورده صاحب العين النّتائج الآتية:

١- اعتمد ابن هشام اللّخميّ في كتابه (المدخل إلى تقويم اللّسان) على ما جاء في كتاب العين، وجعله مصدرًا مهمًّا في الاحتجاج تصويبًا وتخطئةً، وعدّه هو المرجوع إليه والمعوّل عليه.

٢- أجاد ابن هشام في بعض المسائل الّتي ردّ فيها على أبي بكر الزُّبيديّ محتجًّا بما جاء في كتاب العين، وجانبه الصّواب في بعضها الآخر؛ إمّا لأنّ الحجّة لا تقوى في الرّد، وإمّا لأنّ الزُّبيديّ تبع بعض الأئمّة المتقدّمين الّذين أصابوا فيما ذهبوا إليه، وإمّا لأنّ قول صاحب العين غيرُ صريح في تسويغ ما منعه الزُّبيديّ.

٣- يؤكّد البحث على أنّ معيار الزُّبيديّ في التّصويب والتّخطئة قائم على السّماع، فهو يحكم باللّحن على كلام العامّة إذا لم يرد عن العرب، حتّى لو جاء نظيره عنهم، مالم يبلغ الكفاية الموجبة للقياس.

٤- للزُّبيديّ موقف ممّا انفرد به صاحب العين، فهو لا يكتفي بما جاء فيه لتسويغ استعمالات العامّة، بل هو محتاج إلى ما يعضده، فإن لم يجد ما يعضده امتنع عن قبوله، وقد أدّى به ذلك إلى تخطئة ما هو صواب وتلحين ما هو سائغ مقبول.

٥- يؤكّد البحث على أنّ الزُّبيديّ عمل في اختصاره للعين على إصلاح ما يراه مختلاً، فقد أبانت دراسة المسائل عن حرصه على استبعاد بعض النّصوص من العين الّتي لا توافق ما ذهب إليه من تلحين العامّة.

٦- تُعدّ الأحاديث النّبويّة والآثار المرويّة مصدرًا مهمًّا في التّفسير المعجميّ، وتوجيه التّصويب اللّغويّ، فقد أضاف الرّجوع إليها في خمس مسائل من المسائل السّت إضافاتٍ لها قيمتها، ومن ذلك: تشبيه النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم!- الكلاليب بشوك السّعدان، وورود بيان في بعض الأحاديث للآنية الّتي استعملها –عليه والصّلاة السّلام!- وتبيّن الفروق بين المتشابهات منها، وإثبات استعمال لفظ الغرنوق للطّائر في الرّواية الّتي ذكر فيها جنازة عبدالله بن عبّاس –ﷺ!-.

قائمة المصادر

١. الأخبار الموفقيات، لأبي عبدالله الزّبير بن بكّار ت ٢٥٦هـ ، تحقيق : د.سامي مكّي العاني، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٢م.

٢. أدب الكاتب، لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ، شرحه وكتب هوامشه: الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلميّة .بيروت .لبنان، الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السّود، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٤. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السّيد البطليوسيّ ت ٥٢١هـ تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ومحمد شلتوت، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطّبعة: الأولى، ١٩٣٨ م.

٥. الأمالي، لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القاليّ ت ٣٥٦هـ، تحقيق: محمّد عبد الجواد الأصمعيّ، دار الحديث، الطّبعة الثّانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦. الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم ت ٢٢٤هـ، حقّقه وعلَّق عليه وقدَّم له: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى.

٧. البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤هـ، تحقيق: د. أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٨. البصائر والذّخائر، لأبي حيّان التّوحيديّ ت ٤١٤هـ، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٩. البلدان، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن إسحاق الهمدانيّ، المعروف بابن الفقيه ت ٣٦٥هـ المحقق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الزَّبيديّ ت ١٢٠٥هـ، مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقّق: عمرو بن غرامة العمرويّ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٢. تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن مكّي الصّقلّي ت ٥٠١هـ، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلميّة. بيروت. الطّبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه ت ٣٤٧ هـ، تحقيق د. محمذد بدوي المختون - وزارة الأوقاف - القاهرة ١٤١٩ هـ

١٤. تفسير غريب ما في الصّحيحين البخاريّ ومسلم، لمحمّد بن فتوح الحميديّ ت ٤٨٨هـ، تحقيق: د.زبيدة محمّد سعيد عبد العزيز، مكتبة السّنة - القاهرة، الطّبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٥. التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربية، للحسن بن محمّد الصغانيّ ت ٦٥٠ هـ، حقّقه: عبد العليم الطّحاويّ وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

١٦. التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (المتوفى: ٣٩٥هـ) عني بتحقيقه: الدّكتور عزّة حسن، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، دمشق، الطّبعة الثّانية، ١٩٩٦ م.

١٧. التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لأبي محمّد عبد الله بن برّي المصريّ ت ٥٨٢هـ، تحقيق: محمود حجازي وآخرون، مجمع اللّغة بالقاهرة، الطّبعة الأولى ١٩٨٠-٢٠٠٩م

١٨. تهذيب اللّغة، لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠هـ، حقّقه: عبدالسّلام هارون وآخرون، المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر.

١٩. الجراثيم، ينسب لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ ت ٢٧٦هـ، حقّقه: محمد جاسم الحميديّ، وزارة الثقافة، دمشق.

٢٠. جمهرة اللّغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد ت ٣٢١هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدّكن - الطّبعة الأولى ١٣٤٥هـ

٢١. الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ ت ٢١٣هـ، حقّقه وقدّم له: إبراهيم الأبياريّ، مجمع اللّغة العربيّة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٢. حديث الإفك، لعبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ تقي الدّين، المحقّق: إبراهيم صالح، دار البشائر، طبع مع مناقب النّساء الصّحابيات، الطّبعة: الأولى ١٩٩٤م.

٢٣. الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت ٢٥٥هـ، بتحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مطبعة مصطفى

البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، الطّبعة الأولى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

٢٤. الدّلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السّرقسطيّ، ت ٣٠٢هـ، تحقيق: د.محمد بن عبد الله القنّاص، مكتبة العبيكان، الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢٥. ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ ت٣٥٠ هـ تحقيق: د.أحمد مختار عمر، مجمع اللّغة العربية بمصر، ١٣٩٤هـ.

٢٦. ديوان الأسود بن يُعْفُر، صنعه: الدّكتور نوري حمودي القيسيّ، وزارة الثّقافة والإعلام مديرية الثّقافة العامّة بالعراق، مطبعة الجمهوريّة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٧. ديوان الرّاعي النّميريّ، جمعه وحقّقه: راينهرت فايبرت، دار النّشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

٢٨. ديوان الطّرمّاح، تحقيق د.عزة حسن، دار الشّرق العربيّ، الطّبعة الثانية ١٤١٤هـ

٢٩. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٠. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٣١. ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، الطّبعة الثّالثة.

٣٢. ديوان ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدويّ ت ١١٧هـ، شرح أبي نصر الباهليّ، رواية ثعلب، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د.عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت - لبنان الطّبعة الثّانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣. ديوان شعر عديّ بن الرّقاع العامليّ عن أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: د.نوري القيسيّ ود.حاتم الضّامن، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٤. ديوان طرفة بن العبد، المحقّق: مهديّ محمّد ناصر الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت الطّبعة الثّالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٥. ديوان كثيّر عزّة، جمعه وشرحه: د.إحسان عبّاس، نشر وتوزيع دار الثّقافة، بيروت - لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣٦. الرّوض الأنف في شرح السّيرة النّبويّة، لعبدالرّحمن السّهيليّ ت ٥٨١هـ، تحقيق: عبدالرّحمن الوكيل، دار الكتب الإسلاميّة لصاحبها توفيق عفيفي عامر، الطّبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

٣٧. الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ت ٣٢٨هـ، تحقيق: د. حاتم الضّامن، مؤسّسة الرّسالة. بيروت. الطّبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٨. السّنن الكبرى للنّسائيّ، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبيّ، وأشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، وقدّم له: د.عبدالله التّركيّ، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٩. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨ هـ، المحقّق: أحمد حسن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٤٠. شعر مزاحم العُقيليّ، تحقيق د.نوري القيسيّ ود.حاتم الضّامن، مجلة معهد المخطوطات العربيّة، مجلد ٢٢، ج١، القاهرة، ١٩٧٦م.

٤١. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ت ٣٩٣هـ ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين. بيروت ، الطّبعة الثّانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٤٢. صحيح البخاري، لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ ت ٢٥٦، المحقّق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النجاة، الطّبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٣. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيريّ النّيسابوريّ ت ٢٦١هـ ، المحقّق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت.

٤٤. الطّهور، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، حقّقه وخرّج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصّحابة، جدة - الشّرفية، ومكتبة التّابعين، سليم الأوّل - الزّيتون، الطّبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٥. العباب الزّاخر واللّباب الفاخر، لمحمّد بن الحسن الصّغانيّ ت٦٥٠هـ:

أ- المخطوط: نسخة آيا صوفيا.

ب- رسالة دكتوراه: تحقيق كويتيم ميرزو بالجامعة الإسلاميّة.

٤٦. العين، لأبي عبدالرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت ١٧٥هـ تحقيق: د.مهديّ المخزوميّ ود.إبراهيم السّامرّائي، دار الرّشيد .

٤٧. غريب الحديث. لأبي سليمان حَمْد بن محمّد الخطّابيّ ت ٣٨٨هـ ، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، طبع مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث بجامعة أمّ القرى ١٤٠٢هـ.

٤٨. غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيّ ت٢٨٥هـ (المجلّدة الخامسة) تحقيق ودراسة: د.سليمان بن إبراهيم العايد، طبع مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث بجامعة أمّ القرى، الطّبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٩. الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلّام:

أ- تحقيق: د.صفوان داوووديّ، دار الفيحاء - دمشق، الطّبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

ب- تحقيق: د.محمّد المختار العبيديّ، دار مصر للطّباعة القاهرة، الطّبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٠. الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهرويّ ت ٤٠١هـ تحقيق: أحمد فريد المزيديّ - مكتبة نزار الباز - الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ

٥١. فضائل الصّحابة، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشّيبانيّ (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقّق: د.وصي الله محمد عباس، النّاشر: جامعة أمّ القرى - الطّبعة الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣

٥٢. القاموس المحيط، مجد الدّين الفيروزآبادي، دار الفكر. بيروت ١٤٠٣هـ

٥٣. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ ، تحقيق وشرح: عبدالسّلام محمّد هارون ، دار الجيل. بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٤. لحن العوامّ، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزُّبيديّ ت ٣٧٩هـ، تحقيق: د.رمضان عبد التّواب، النّاشر مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، الطّبعة الثّانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٥. مجلة المنار، محمّد رشيد بن علي رضا (المتوفّى: ١٣٥٤هـ) وغيره من كتّاب المجلّة.

٥٦. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النّيسابوري الميداني ت ٥١٨هـ، حقّقه: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، الطّبعة الثّالثة ١٣٩٣هـ-١٩٧٢م.

٥٧. مجمل اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (المتوفّى: ٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، الطّبعة الثّانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٨. المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة، لعليّ بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، تحقيق: مصطفى السَّقَّا وآخرين، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة، الطّبعة الأولى، ١٩٥٨م - ١٩٩٨م.

٥٩. المحيط في اللّغة، للصّاحب إسماعيل بن عبّاد ت ٣٨٥هـ ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب. بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤١٤هـ

٦٠. مختصر العين، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزُّبيديّ ت ٣٧٩هـ، تحقيق د.نور حامد الشّاذليّ، عالم الكتب، الطّبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦١. المخصّص . لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، تحقيق: لجنة التّراث العربيّ، دار إحياء التّراث العربي . بيروت.

٦٢. المُخَلّصِيّات وأجزاء أخرى، لأبي طاهر محمّد بن عبد الرحمن بن العبّاس البغداديّ المخَلّص ت ٣٩٣هـ، المحقّق: نبيل سعد الدّين جرار، النّاشر: وزارة الأوقاف والشّئون الإسلاميّة لدولة قطر، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨م.

٦٣. المدخل إلى تقويم اللّسان، لابن هشام اللّخميّ ت ٥٧٧هـ، تحقيق: أ.د حاتم الضّامن، دار البشائر الإسلاميّة، الطّبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٦٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبيّ ت ٥٤٤هـ، طبع ونشر: المكتبة العتيقة- تونس، ودار التراث-القاهرة.

٦٦. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسويّ، ت ٢٧٧هـ، تحقيق: محمّد بن عبد الله السّريع، دار العاصمة - الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٤٣١هـ

٦٧. معجم البلدان، لشهاب الدِّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ ت ٦٢٦هـ، تحقيق: فريد الجنديّ، طبع دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤١٠هـ

٦٨. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطّبرانيّ (المتوفّى: ٣٦٠هـ) المحقّق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطّبعة الثانية.

٦٩. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللّغة العربيّة بمصر.

٧٠. المعرفة والتّاريخ، للفسويّ يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمريّ، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٤هـ

٧١. المُغْرِب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدّين المطرّزيّ، حقّقه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة لبنان ناشرون، الطّبعة الأولى ١٩٩٩م.

٧٢. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ ت ٥٠٢هـ، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، دمشق بيروت، الطّبعة الأولى - ١٤١٢ هـ

٧٣. مقامات بديع الزّمان الهمذانيّ ت ٣٩٨هـ، المحقّق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة، ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٣ م.

٧٤. مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ ، حقّقه: عبد السّلام هارون ، دار الجيل - بيروت، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ

٧٥. المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الهنائيّ المعروف بكراع النّمل ت ٣١٠هـ، تحقيق: د.محمّد بن أحمد العمريّ، مركز إحياء التّراث بجامعة أمّ القرى، الطّبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٧٦. المُنَجَّد في اللّغة، لعلي بن الحسن الهُنائيّ الأزديّ، الملقّب بكراع النمل ت٣٠٩هـ، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، ودكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطّبعة الثانية ١٩٨٨ م.

٧٧. موسوعة اللّحن في اللّغة: مظاهره ومقاييسه، أ.د عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٩م.

٧٨. النّبات، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدّينوري ت ٢٨٢هـ، حقّقه وشرحه وقدّم له: برنهارد لفين، طبع في لبنان على مطابع دار القلم - بيروت.

٧٩. النّهاية في غريب الحديث والأثر .لمجد الدِّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد بن الأثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزّواوي ومحمود الطناحي، دار الباز للنّشر والتّوزيع.